١٧ ـ موقف المجتمع المدنى المصرى:
مؤشرات واقعية ودلالات مستقبلية

د. ناهد عز الدين(*)

«شر أدواء الشرق داء انقسام أهله»
جمال الدين الأفغانى

تقديم

على مدى ثلاثة عقود متواصلة، تجتاز مصر عملية تحول مجتمعى، شملت الأخذ بسياسات جديدة سميت بالانفتاح والإصلاح والتحرير، وتتمثل فى إعمال قواعد «اقتصاد السوق» على الصعيد الاقتصادى، وعرفت بالتعددية الحزبية المقيدة أو المحكومة أو المحدودة، وباتساع نسبى فى مساحة حريات التعبير والرأى والإعلام على الصعيد السياسى (مقارنة بحقب سابقة).

وفى هذا السياق، تصاعد الحديث حول مجتمع مدنى مصرى تتكون بوادره الأولى فى أشكال متنوعة: ما بين كيانات قديمة معروفة اكتسبت مزيدا من الفعالية، وشرعت فى ممارسة أدوار أوسع من أدوارها التاريخية التقليدية كالنقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، وكيانات جديدة تماما ارتبط تأسيسها بممارسة أدوار أكبر، والدخول فى تفاعلات أوسع على الساحة السياسية، بلغت أحيانا حد الصدام مع السلطة كالمنظمات غير الحكومية، وخصوصا تلك المنظمات الحقوقية والدفاعية العاملة فى حقل حقوق الإنسان.

تزامنت تلك التطورات مع عملية «تحول ديموقراطى» فى النظام السياسى المصرى[١]، تباينت الآراء حول كنهها وحقيقتها، حتى ذهب البعض فى انتقادها إلى حد اعتبارها مجرد

(*) مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تغيير فى الشكل الخارجى لتجميل وجه النظام أمام الآخرين (فى الداخل والأهم فى الخارج)، لا يتجاوز المظهر إلى الجوهر، ولا يمس المضمون أو التوزيع الحقيقى لعلاقات القوى السياسية، والذى يمكن تلخيصه فى احتكار الحياة السياسية، والانفراد بالسلطة، إلى درجة التأبيد فيها، لفئة بعينها، مع تعمد إبطاء معدلات التغيير، إن صح أن هناك تغييراً أصلا، لأقل وتيرة ممكنة بحجة التدرجية فى الإصلاح، وتجنب ما يحمله التغيير الجذرى، أو السريع من تكلفة باهظة.

وأمام هذا التقويم لمرحلة الانتقال السياسى التى يجتازها النظام، والذى تراوح بين التشكيك فى حدوث هذا الانتقال أصلاً، فضلاً عن التساؤل حول وجهته واتجاهه عما إذا كان صوب الديموقراطية من عدمه من ناحية، وبين توجيه النقد للطريقة أو الأسلوب أو المسار الذى ينتهجه النظام فى تنفيذها من حيث معدل التنفيذ، وجديته، ومدى ما يكشف عنه من تردد أو عدم تصميم على الوصول إلى غاية التحول الديموقراطى من ناحية أخرى.

وردّا على ادعاء النظام حول الإنجاز الديموقراطى غير المسبوق على صعيد حرية التعبير، التى لم يعد لها سقف أو حدود أو خطوط حمراء، كان الاستناد إلى مؤشرات كعدم تداول السلطة بما وصل إلى حالة «الأزمة» ركيزة للمنهج الذى اتبعه المحللون لتفنيد حجج الدولة.

أولاً: نظرة عامة على حالة المجتمع المدنى فى مصر وعلاقته بالنظام السياسى

كان غياب «مجتمع مدنى فاعل»، أو «وهن المجتمع المدنى»، أو عدم بلوغ كيانات هذا المجتمع لمرحلة اكتمال التكوين، ومن ثم «النضج»، عاملاً ومحدداً حاسمًا تارة فى تفسير لماذا تأخر التحول الديموقراطى فى مصر؟ وتارة أخرى، مؤشراً دالاً على أن عملية التحول لم تتعد القشور السطحية للنظام، ولم تتمكن بعد من التغلغل إلى أعماقه، أو المساس بهياكله، وبحيث تفرز مجتمعًا مدنيًا مستقلاً قادراً أو لديه المقومات (المادية والمعنوية) بما يمكنه من إعطاء النظام تلك الدفعة الديموقراطية التى هو فى حاجة ماسة لها. وبحيث يمكن القول إن ثمة حلقة أساسية مفقودة، أعاقت التحول عن أن يصل إلى محطته المبتغاة.

وفى أغلب الظن أن حريات التعبير لا تكفى وحدها لخلق مجتمع مدنى فاعل، فالوجه الآخر للعملة هو توفير الآليات المؤسسية، أو إتاحة القنوات الضرورية، لكى يتم من خلالها تفعيل وممارسة مثل تلك الحريات، والتى يبدو أنها ظلت معطلة، وخصوصا حقوق التجمع، والاجتماع، وحريات التنظيم. .إلخ. بمعنى كفالة وضمان الحق فى تكوين وتأسيس والانضمام إلى عضوية منظمات، وجمعيات، تحظى بالاعتراف والمشروعية لوجودها، والشرعية لحركتها لدى النظام السياسى، بقدر ما تحظى بالوزن المؤثر والشعبية لدى الشارع، فمعظم هذه الحريات لا زالت إلى حد بعيد إما محلا للحظر أو الإغلاق، أو حتى رهن التقييد الجزئى.

وفى رصد وتتبع أحداث عامى ٢٠٠٥، و٢٠٠٦ الكثير من الاستخلاصات، فالانتخابات الرئاسية التنافسية الأولى على إثر تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وما أعقبها من انتخابات برلمانية، باءت فى محصلتها بوصول جماعة الإخوان المسلمين[٢] (المحظورة أو المحجوبة عن الشرعية) إلى الفوز لأول مرة وعلى غير توقع بـ ٨٨ مقعدا نيابيا بمجلس الشعب.

فى خضم كل ذلك، ثار النقاش حول معاناة الأحزاب السياسية الشرعية القائمة من أمراض الهشاشة والهزال، وفقدان الصلة بالشارع. والوجود الفاعل لقوى أخرى تتمتع بثقل سياسى يعتد به، خارج نطاق الشرعية، كما دار الجدل واحتدم حول دور «المجتمع المدنى»، واختلفت الآراء حول مدى أحقيته وأهليته فى مراقبة العملية الانتخابية، وإمكانية تدخله لتصويب مسارها، أو لإبداء ملاحظات تحفظية إزاء ما قد تشهده من تجاوزات أو مخالفات.

إذا كانت تلك هى الحال بالنسبة للداخل، فماذا عن الخارج؟

إن تقويم موقف المجتمع المدنى المصرى من الحرب الإسرائيلية على لبنان له دلالة أبعد مدى من مجرد التعرف على دور هذا الكيان الداخلى (غير الحكومى) فى مقابل الدور الحكومى الرسمى المعلن للدولة، فإذا كانت الدولة المصرية قد تخلت منذ زمن عن ممارسة دور القطب الإقليمى فى إطارها العربى، مكتفية فى هذا الشأن بترديد جملة من الشعارات الجوفاء حول الريادة والوزن الإقليمى الذى فرضه القدر على مصر، بموجب حتميات جغرافية وتاريخية لا علاقة لها بالدور الممارس فعلا، أو حول استحالة المزايدة على هذا

الدور «الوهمى»، الذى ليس فى مقدور أى منصف إنكاره أو التقليل من شأنه . . إلخ . بيد أنه يبقى الرهان معقودا على المجتمع المدنى الذى قد يكون فيه العوض عن هذا الدور المنحسر، فيصبح بمثابة البديل ويحل محل الدولة المتراجعة فى الاضطلاع بقيادة نظرائه من كيانات المجتمع المدنى العربى فى سائر بلدان المنطقة . نفس النغمة هى السائدة والأكثر ترددا فى كافة الميادين الأخرى وخصوصا التنموية، حيث ثمة مطالبة صريحة من الدولة ذاتها للمجتمع المدنى لكى يتقدم، ويلعب دور الشريك التنموى على الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وألا يترك العبء الثقيل كاملا ليقع على كاهل الدولة والتى لم يعد فى طاقتها تحمله .

مع ملاحظة أن الدولة فى مصر ظلت ـ ولا زالت ـ تستثنى المجال السياسى من هذه الدعوة المفتوحة للمجتمع المدنى للمشاركة، وتصر على التشبث به كآخر حلقات السيطرة التى تصل إلى حد الاحتكار شبه الكامل للساحة السياسية، فيبقى الانفراد بالسلطة للحزب الوطنى الحاكم سقفا لا نزول عنه لأى قوى سياسية أخرى، مهما بلغ ثقلها النسبى، وبغض النظر عن وجودها الملموس كأمر واقع فى الشارع المصرى ... إلخ .

وبذا، يطرح السؤال نفسه : هل فى إمكان المجتمع المدنى «المصرى» أن يشكل القاطرة للمجتمعات المدنية العربية فى التصدى للقضايا العربية المصيرية، وفى مقاومة أطماع إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية؟ وبحيث يمكن القول بأنها باتت تدور فى فلكه كما دارت دولها من قبل فى فلك الدولة المصرية؟ (ماذا عن المحور الإيرانى/ السورى / حزب الله/ حماس ... ألا يمثل المنافس الطبيعى فى هذا المجال؟؟؟) .

من البديهى، القول إن ممارسة دور إزاء قضايا الخارج، إقليميا كان أو دوليا، وتبنى موقف حيال الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية ٢٠٠٦ تحديدا، سيكون مهمة أصعب، بل قد تندرج فى حكم المستحيل . بيد أن واقع العولمة المعاش يؤكد على تلاشى الحواجز الفاصلة بين الداخل والخارج، ويكشف عن فرضية جديدة مؤداها أن ممارسة دور فى الخارج قد يكون هو قاعدة الانطلاق لإثبات الوجود فى الداخل .

كما يكشف من ناحية أخرى عن فرضية عكسية مفادها أن رد فعل النظام السياسى المصرى على الأحداث الخارجية، لا سيما تلك التى يشهدها الإطار الإقليمى العربى، كان ولا زال بمثابة حقل الاختبار والمحك الفيصل فى تحديد فاعلية هذا النظام، وحدود

شرعيته، وفى كثير من الأحيان كانت لحظات انتصاره أو هزائمه فى مواجهات خارجية (خصوصا مع إسرائيل) مقدمات لدخوله فى منعطف تاريخى جديد، أو أخذه .

يكفى مثلا الاستشهاد بحالات حرب فلسطين ١٩٤٨ التى أعقبتها ثورة يوليو ١٩٥٢، وحرب ١٩٥٦ اللتين أعقبتها سياسات التأميم والاشتراكية، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم أكتوبر ١٩٧٣ التى أعقبتهما سياسات الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية، وحتى بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ ، لم يمل النظام من ترديد نفس النغمة حول التزامه بقضايا أمته، ولم يكف عن تأكيد دور مصر الريادى ووزنها الإقليمى فى رعاية وقيادة عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل . . إلخ . واقترن ذلك فى الداخل بسياسات الإصلاح الاقتصادى (حسب وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين)، والتحول نحو التعددية الحزبية (المقيدة)، وتوسيع نطاق حريات الرأى والتعبير دون تحدى أو تغيير البنود الأساسية لمعادلة السلطة القائمة على هيمنة الحزب الوطنى الحاكم على مجمل الحياة السياسية (المدعوم أمريكيا) .

وهكذا، يبدو التطور السياسى والاقتصادى فى الداخل وكأنه انعكاس للتغيرات فى الوجهة والتوجهات الرئيسة الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية، أو بعبارة أخرى، كثيرا ما تتداخل البنود وتختلط بين الداخل والخارج فى شكل حزم متكاملة على أجندة صانع السياسة المصرية .

من هنا تتحدد الأسئلة المحورية المطروحة فى هذه الورقة بحثا عن إجابة :

إلى أى مدى شكلت حرب إسرائيل على لبنان مناسبة لكى يبرهن «المجتمع المدنى» فى مصر على وجوده علاوة على إثبات فاعليته؟ وإذا كانت المبالغة فى التعميم هى مما يجافى قواعد البحث العلمى، ويتنافى مع تحرى الموضوعية، فإن السؤال الأدق يجب أن يدور حول أى من كيانات المجتمع المدنى المصرى سجل موقفا واضحا إزاء تلك الحرب؟ وأيها لم يتخذ أى موقف على الإطلاق؟

وبين هذا وذاك، يكون البحث حول طبيعة المواقف المتخذة من حيث الشكل، والتوقيت، والأسلوب المتبع، ودرجة القوة وحجم ومدى التأثير . . إلخ، كمعيار للمقارنة بين تلك الكيانات، وربما للتعرف على مواقع كل منها على الخريطة المزدحمة للمجتمع المدنى المصرى .

ويتفرع عن ذلك سؤال حيوى آخر، لعله الأهم فى هذا البحث، حول مقومات الفاعلية ومحددات التمكين ـ المتوفرة أو الغائبة ـ لدى مؤسسات المجتمع المدنى المصرى؟ وأيها يبدأ من الداخل وينتهى بالخارج؟ وأيها يسلك الاتجاه العكسى؟ وبالتالى، هل ألقت الحرب الإسرائيلية على لبنان والمواقف المتخذة إزاءها الضوء على حالة المجتمع المدنى فى مصر؟ وهل لعبت دور الحدث الكاشف عن واقع قوى هذا المجتمع فى علاقتها بالدولة، وببعضها البعض؟ وماذا عن تواصلها بنظائرها فى سائر بلدان الوطن العربى، ما هى حدود صحة المفارقة القائمة على انقطاع الصلة مع الإطار الإقليمى العربى، فى مقابل الاعتمادية والتبعية فى العلاقة مع الإطار الدولى؟ هل الأزمات القومية أقدر على تعبئة الشارع من مطلب الديموقراطية؟ وهل للقضايا القومية مكان على أجندة منظمات المجتمع المدنى فى مصر، أم تفرض نفسها بمحض المصادفة وفى وقت الأزمة؟ هل ينجح المجتمع المدنى المصرى فى قيادة نظيره العربى نحو تحقيق حلم التضامن/ العمل العربى المشترك، بعدما فشلت الحكومات؟ وأخيرا، إلى أى مدى ترك موقف المجتمع المدنى من الحرب ظلاله على المعادلات الأساسية الحاكمة للعبة السياسية فى مصر، بوضعها على أعتاب صياغة جديدة، أو إعادة للترتيب فى المستقبل؟

على مدى زهاء ثلاثة عقود اتفقت الآراء على ما أتاحه النظام السياسى المصرى من حرية أوسع فى مجال التعبير عن الرأى، لا سيما من خلال الصحافة. بيد أن نفس تلك الآراء اتفقت كذلك على استمرار العديد من القيود والعقبات التى تعترض كلا من عمليتى التأسيس وممارسة النشاط بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدنى، والتى تتسبب فى تعويق حركتها، والحيلولة دون اتصالها بالجماهير، ومحصلة كل ذلك هى التخفيف من غلواء الطابع الاستبدادى والشمولى للنظام، دون القضاء عليه فيما عرف بـ «الديموقراطية الانتقالية». الأمر الذى يفسر لجوء قطاع من المعارضين إلى أساليب العمل الاحتجاجى خارج هذه الأطر القانونية المقيدة (التى فقدت مصداقيتها أو فعاليتها فى أعينهم) بما يعكس حالة الإحباط وفقدان الأمل فى إمكانية التغيير عبر القنوات الشرعية والهياكل المؤسسية المعترف بها رسميا.

بيد أنه فى عصر العولمة لم تعد حالة المجتمع المدنى فى أى دولة رهنا بطبيعة النظام السياسى القائم فقط، وما يتيحه من فرص أو يفرضه من قيود على المستوى الوطنى الداخلى، بل شهدت مصر، على سبيل المثال، تأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية

المعنية بقضايا حقوق الإنسان، والمرأة والطفولة، والصحة والبيئة، علاوة على ما ترتب على الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادى والتكيف الهيكلى والخصخصة من صعود وتنام غير مسبوق فى الوزن السياسى لجمعيات رجال الأعمال.. إلخ. ولقى بعض هؤلاء الفاعلين الجدد ترحيبا من الدولة، تحت شعار «شركاء فى التنمية». أما البعض الآخر، فقد تم قبوله على مضض، لا سيما وأنه أتى معتمدا فى وجوده ونشاطه على مصادر تمويل خارجى (أجنبى) من منظمات دولية حكومية وغير حكومية.

وعليه، فإن رصد حالة المجتمع المدنى فى مصر لحظة اندلاع الحرب فى لبنان يكشف عن حالة الازدحام على خريطة متشابكة ومعقدة تضم العديد من المفارقات وربما المتناقضات، فثمة حركات وتنظيمات ذات ملامح جديدة، بازغة، كحركة كفاية، وحركات التغيير المختلفة (أطباء- مهندسون- محامون- حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعة- شباب- أطفال..) من أجل التغيير فى مقابل حركات وتنظيمات أخرى ذات أطر تقليدية أو هياكل قديمة، فى طريقها للانحسار أو التراجع، وفى الحركة النقابية المهنية، والعمالية أبرز مثال.

وأخذا بالتعريف الأوسع للمجتمع المدنى (الذى يشمل الأحزاب السياسية) كشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية النقاب عن قوى محجوبة عن الشرعية (جماعة الإخوان المسلمين المحظورة)، تنافس بقوة وتتفوق فى كثير من الأحيان على القوى الحزبية الشرعية، سواء فى ذلك الحزب الوطنى الحاكم، أو أحزاب المعارضة (الوفد- التجمع- العمل- الأحرار- الغد... إلخ).

وداخل منظمات المجتمع المدنى نفسه لا يكاد يقف السجال بين تيارات شتى شديدة التنوع فكريا وسياسيا، ويصل فى بعضها إلى حد الصدام والتراشق بالاتهامات المتبادلة، تارة بالفساد، وتارة بالارتزاق، والانتهازية السياسية، وتارة بعدم الالتزام بقواعد الديموقراطية والنية المبيتة لتقويضها.

ورغم كل تلك النقائص والمثالب التى تشوب عمل المجتمع المدنى المصرى والتى يعود بعضها للسياق السياسى والبيئة الاجتماعية والمناخ الثقافى المحيط به، ويعود بعضها الآخر لمنظمات هذا المجتمع ذاتها، التى تعانى فى تكوينها وممارساتها كثيراً من الأعراض المرضية التى تؤاخذ عليها النظام السياسى، من تسلطية، وشخصنة فى عملية صنع القرار، وعدم إعمال لمعايير الشفافية، والمحاسبية، والمساءلة، والتداول السلمى والدورى للسلطة.

وباختصار، فأغلب تلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية تشكو من آفة «انعدام الديموقراطية الداخلية» وجمود القيادات وعدم تجديد الدماء بعناصر شبابية، ناهيك عن عدم اعتماد آلية الحوار المفتوح، سواء بين الأعضاء، أو بين القيادات والقواعد التنظيمية.

والأدهى وأمر، فيما بين تلك المنظمات بعضها البعض. ومع ذلك، وللإنصاف تبقى هناك بعض الإيجابيات التى لا يجوز للمرء غض الطرف عنها أو التقليل من شأنها... والتى تتمثل فى: وجود قواسم مشتركة ومحاور للاتفاق بين أغلب كيانات المجتمع المدنى المصرى، حتى وإن بدت قليلة، فهى تصلح كنقاط بداية ومنطلقات أساسية لتفعيل دور هذه الكيانات، وتمكين المجتمع المدنى ككل سياسيا.

فالديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان، واحترام الحريات، جنبا إلى جنب مع احترام الدستور والقانون، وكفالة سيادة واستقلالية القضاء، ومحاربة الفساد هى نقاط تكاد تحظى بالإجماع. أضف إلى ذلك، الموقف من بعض مقولات العولمة (الأمركة) كصراع الحضارات، وفرض الديموقراطية بالقوة العسكرية، والتدخل الأجنبى السافر بذريعة مقاومة الإرهاب، أو حماية الأقليات، ليس أدل على ذلك من التقاء أغلب منظمات المجتمع المدنى حول مسألة «الخصوصية الثقافية»، ورفض أشكال الهيمنة والسيطرة الأمريكية الهادفة إلى التغريب والتنميط وإذابة الهوية.

لعل فى الموقف من الصراع العربى/ الإسرائيلى عموما، ورفض التطبيع بكافة أشكاله وصوره على وجه أخص (حتى ولو على مستوى الأجندة المعلنة فقط)، مثالا آخر بالغ الأهمية لوجود مساحات واسعة من الاتفاق داخل المجتمع المدنى المصرى بشأن ملفات بعينها، وأن ثمة حدا معقولا من الالتفاف (التوافق الوطنى) حول ثوابت محددة وقضايا مصيرية.

زد على ذلك، أن فى تولى منظمات ونقابات أو حتى شخصيات مصرية لمراكز قيادية فى منظمات المجتمع المدنى العربى، معلم آخر يستحق الرصد، فلنقابة الأطباء المصريين رئاسة اتحاد الأطباء العرب، وكذلك الحال بالنسبة لنقابات المحامين، واتحاد الكتاب والأدباء، والجمعية العربية للعلوم السياسية، ومنظمة المرأة العربية، وغيرها.

ومن هنا، فالوقوف على وضعية المجتمع المدنى المصرى، وتشخيص حالته، وقراءة مواقفه، إزاء قضية ما هو مدخل جيد لتقويم حالة المجتمع المدنى العربى ككل.

ثانيا: كيف تحرك المجتمع المدنى المصرى غداة اندلاع الحرب؟

صحيح أن استهداف المدنيين وارتكاب المذابح ليس بسياسة جديدة فى الإستراتيجية الإسرائيلية، وإنما هو منهج معروف وقديم، الجديد فقط أن الحديث عن «مجتمع مدنى» قائم، أو فى طور التأسيس والذى واكب وزامن الحديث عن الانتقال نحو الديموقراطية فى الأنظمة العربية، ومنها النظام المصرى (أيا كانت حالتها من التعثر أو البطء، أو كونها فى بداياتها الأولى، وأيا كانت التحفظات على نضج هذا المجتمع أو عدم نضجه)، يفترض وجود رصيد إضافى لصالح الجانب العربى بما من شأنه تصحيح الاختلال فى المعادلة العربية/ الإسرائيلية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق تحديدا بالاعتداء على مدنيين، أو انتهاك حقوق الإنسان.

حيث يعتبر هذا الحدث بمثابة اختبار لمصداقيةِ مثل هذا المجتمع، كفاعل، أو حتى عما إذا كان له وجود ملموس على الساحة السياسية.

وكما يضم المجتمع المدنى المصرى تنظيمات متعددة، ما بين نقابات واتحادات مهنية وعمالية وتجارية وصناعية وطلابية، وجمعيات أهلية، ونسائية[٣] ومنظمات حقوق إنسان، ومراكز بحثية ... إلخ متفاوتة فى مستويات الفعالية ودرجات التأثير، فقد كان من الطبيعى أن ينعكس هذا التفاوت فيما بينها على مواقفها إزاء الحرب ...

١ ـ منظمات حقوق الإنسان

من منطلق قانونى وحقوقى بحت لاغرو أن انتهاكات إسرائيل ضد الشعب اللبنانى[٤] مثلت مادة ثرية تختبر من خلالها مصداقية وفعالية منظمات حقوق الإنسان المصرية.

فى هذا الإطار، طالب كل من المركز العربى لاستقلال القضاء، والمنظمتين العربية والمصرية لحقوق الإنسان بإصدار قرار إحالة الملف اللبنانى إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية[٥].

(أ) مركز الجنوب لحقوق الإنسان

حاول مركز الجنوب إبراز حرصه على متابعة أحداث الحرب منذ اليوم الأول لاندلاعها، بيد أنه عند تحرى موقفه يتضح أنه لم يتجاوز فى كافة تلك المراحل التى أخذت

منحى تصعيديا بإصدار **البيانات** التى تنطوى على الإدانة والشجب والتنديد للعدوان، ولمن يقفون وراءه بالدعم والمساندة، أو حتى بالصمت على ما يرتكب فى خضمه من جرائم، موجها اتهاماته فى هذا الشأن إلى الأطراف الدولية والقوى الكبرى (خصوصا أمريكا وفرنسا) التى كشفت عن انحيازها السافر للعدوان الإسرائيلى.

فجرائم إسرائيل لم تكن لترتكب لولا تلك المساندة غير المشروطة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولذا فهى تتحمل القسط الأكبر من مسئولية هذه الجرائم المستمرة على مدار التاريخ، علاوة على بعض الدول الغربية، فضلا عن سلبية الحكومات العربية.

ففى بداية العدوان صدر بيان مركز الجنوب متضمنا[٦]:

«يعرب مركز الجنوب لحقوق الإنسان عن بالغ إدانته لاستمرار العدوان الإسرائيلى الوحشى ضد الأبرياء من المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين فى ظل تخاذل القوى الدولية والرعاية والدعم الأمريكى للعدوان بدعوى أن العدوان جزء من الحرب ضد الإرهاب»[٧].

ومع اقتراب صدور قرار الأمم المتحدة يقول:

«يتابع مركز الجنوب لحقوق الإنسان ببالغ الاهتمام المناقشات الجارية حول مشروع القرار الأمريكى الفرنسى الذى قد يصدر عن مجلس الأمن لوقف الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان، ويؤكد المركز على أن نص مشروع القرار المطروح يؤكد مجدداً الانحياز الأمريكى والفرنسى للعدوان الإسرائيلى، ويحول الجانى إلى ضحية بدلاً من العمل على إنزال العقاب به»، «إن استمرار العدوان الإسرائيلى وتزايد أعداد القتلى والمصابين والمشردين يوميا يفضح زيف الدعاوى الإسرائيلية والأمريكية باستهداف المواقع العسكرية للمقاومة الفلسطينية وقوات حزب الله، فما يجرى على الأرض من قصف برى وجوى وبحرى ليس أقل من مجزرة حقيقية تنفذها آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة ضد مدنيين عزل فى فلسطين ولبنان، وهذا العدوان المستمر واستهداف المدنيين يمثل حلقة جديدة فى سلسلة الاعتداءات الوحشية التى اعتادت إسرائيل على ارتكابها بالمخالفة لكافة قواعد القانون الدولى والإنسانى فى ظل تواطؤ دولى يؤكد من جديد ضرورة العمل على إصلاح الأمم المتحدة التى باتت تنفذ السياسات الأمريكية فى العالم». «وسمحت بارتكاب كل الجرائم تحت سمع وبصر المجتمع الدولى، كما فشلت فى اتخاذ قرار بإدانة العدوان أو حتى إصدار بيان يطالب بوقف إطلاق النار». «أضف إلى ذلك، فقدان الأمم المتحدة نفسها

لحصانتها (فلم يعد لها حول ولا قوة) حيث قصف الإسرائيليون قواتها فقتلوا أربعة من عناصرها بشكل متعمد حسبما عبر عن ذلك الأمين العام للأمم المتحدة دون أن يتم إصدار قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل على ذلك، وهو أمر مضمون بالفيتو الأمريكى».

«لقد بدا المجتمع الدولى عاجزًا عن وقف العدوان بسبب الدعم الأمريكى المباشر للحكومة الإسرائيلية بدعوى أنها تخوض حربًا ضد الإرهاب، ولم تتخذ أية خطوات جادة وحقيقية من قبل الاتحاد الأوروبى أو روسيا أو الصين للضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها ضد المدنيين».

ويتبدى مما سبق، كيف أتت أغلب البيانات الصادرة عن مركز الجنوب والمعبرة عن وجهة نظره لتشدد على إدانة إسرائيل، ولتحمل الولايات المتحدة الجانب الأكبر من المسئولية عما ترتكبه من جرائم، ولتشير إلى عجز كافة الأطراف الأخرى عن إيقاف العدوان، سواء القوى الدولية، أو الأمم المتحدة، أو الدول العربية. فمن الواضح أن مركز الجنوب حمل المجتمع الدولى بأسره مسئولية السلبية التى قد تصل إلى حد التواطؤ، متهما الأمم المتحدة تارة بالفشل فى إيقاف العدوان، وتارة بالتحول إلى أداة لمساندته، ولتنفيذ السياسات الأمريكية. ولكنه فى الآن ذاته، لم يصل إلى حد اليأس الكامل من هذه الآلية فهو يدعو إلى ضرورة إصلاحها، كما يلفت النظر إلى وجود آليات بديلة عوضا عن انحياز «مجلس الأمن»، حيث يراهن مثلا على «الجمعية العامة».

فى أحسن الأحوال، تضمنت بيانات المركز بعض المقترحات بشأن التعامل مع الأزمة، كدعوته مثلا إلى اللجوء لاستخدام آلية الاتحاد من أجل السلام[٨]، وبحيث يتم استبدال آلية مجلس الأمن التى أثبتت قصورها وعجزها بسبب «الفيتو» بالجمعية العامة لوضع نهاية للعدوان، على أن يلى ذلك توقيع العقاب على إسرائيل:

«إن مركز الجنوب إذ يخشى من تمرير هذا القرار المنحاز لإسرائيل فإنه يطالب بأن تدعو الدول العربية والإسلامية والدول الرافضة لاستمرار العدوان الإسرائيلى لاجتماع غير عادى للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا لآلية «الاتحاد من أجل السلام» لتدين الأعمال الإسرائيلية، وتتخذ قرارا بالوقف الفورى لإطلاق النيران فى لبنان وفلسطين، وإدانة الجرائم ضد الإنسانية وتوقيع العقوبات على إسرائيل».

وهكذا، دعا البيان الحكومات العربية والإسلامية للتحرك فى الفضاء الدبلوماسى، لتحقيق أهداف: **أولها**: وقف العدوان الفورى، **وثانيها**: الإدانة، **وثالثها**: إلزام المعتدى بالتعويض.

وبصفة عامة، فقد أعلن مركز الجنوب موقفه من الحرب عبر إصدار البيانات الصحفية تارة، ومن خلال مقالات كتبها أعضاء عاملون به تارة أخرى[٩]، وتم من خلال الوسيلتين عرض رؤية المركز لطبيعة الصراع الجارى. ولعله من الغريب أن يطالب مركز الجنوب الحكومة المصرية بسرعة تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية والطبية التى تتلاءم مع حجم الكارثة. وهو ما يحمل أكثر من معنى: فالمركز من ناحية يعول على الحكومة المصرية فى تقديم العون الإنسانى والمساعدات الطبية موجها خطابه لها، ولكنه فى الآن ذاته يشير ضمنيا إلى عدم كفاية تلك المساعدات التى تم تقديمها بالفعل، سواء من ناحية السرعة، أو من ناحية الحجم الذى لا يوازى الاحتياجات الفعلية.

وبذلك، لم يبادر المركز، كأحد منظمات المجتمع المدنى، ليأخذ على عاتقه وبشكل مستقل مهمة تنظيم حملة إغاثة أو جمع مساعدات، وإنما تركها كمهمة للحكومة، مكتفيا بالمطالبة، وبتوجيه النقد غير المباشر للجهود المبذولة فى هذا الصدد[١٠].

الملاحظ أيضا، أن المركز حينما خاطب الحكومة المصرية أثار قضية المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية العاجلة مطالبا بزيادة الحجم والسرعة، لكنه عندما أشار إلى مسألة التحرك الدبلوماسى فى الأمم المتحدة، وجه خطابه معمما للحكومات العربية والإسلامية، مما يفرض السؤال عما إذا كان هذا قد أتى من قبيل التكليف لكل بما يستطيع؟ أم تجنبا للدخول فى مواجهة مع الحكومة؟ ولماذا لم يطرح مثلا مطلب المقاطعة الدبلوماسية والسياسية (طرد السفير) والتجارية مع إسرائيل، ومقاطعة المنتجات الأمريكية[١١]، برغم أنه كان مطلبا جماهيريا معروفا يردده الشارع، فى كل مناسبة يحدث فيها اعتداء أو امتهان لكيان الأمة العربية والإسلامية؟ وفى ذلك ما يدلل بجلاء على افتقار المركز لمقومات الفعل الإيجابى والتحرك المستقل، ومحدودية قدرته على أخذ زمام «المبادرة»، بعيدا عن الاعتماد على استجابة الحكومة لما يقدمه لها من «مطالب»، أو حتى انتظار تجاوبها مع ما يوجهه لأدائها من «انتقادات».

(ب) جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

برزت جهود منظمات حقوق الإنسان عموما فى الإعداد لتشكيل هيئة قانونية هدفها الاضطلاع بمهام الرصد وجمع المعلومات والتوثيق، وذلك تمهيدا لملاحقة مجرمى الحرب الإسرائيليين، ومقاضاتهم دوليّا. تم ذلك بقدر لا بأس به من التنسيق مع نظيراتها العربية واللبنانية. واتخذ بالأساس شكل إرسال بعثة من أعضاء تلك المنظمات إلى لبنان بغرض التحقيق وجمع الأدلة الميدانية، ومقابلة الضحايا وأقاربهم، والاستماع إلى شهادات شهود العيان، وتدوين الملاحظات والمشاهدات العينية على أرض الأحداث. حيث أنهت تلك البعثات عملها بكتابة تقارير وافية وإرسالها إلى كافة الجهات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للأمم المتحدة.

شاركت جمعية المساعدة القانونية فى تشكيل بعثة منظمات حقوق الإنسان العربية إلى لبنان فى الفترة من ٨ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ أى قبل وقف إطلاق النار جنبا إلى جنب مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان من فرنسا، والمجلس الوطنى للحريات من تونس. وانصبت جهودها، تحت القصف، وفى قلب ميدان المعركة على محاولة توثيق جرائم الحرب عبر الالتقاء بالمتضررين والجرحى والنازحين، إضافة، لبعض جمعيات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام. كما سعت للحصول على توكيلات قانونية من الضحايا بهدف إجراء متابعات وملاحقات قضائية لمرتكبى الجرائم.

هذا الموقف الذى انتهجته الجمعية[١٢] اتسم بدرجة أعلى من الإيجابية بالمقارنة بموقف مركز الجنوب، حيث انتقل إلى مسرح الأحداث، وبذل جهدا ضخما، بل وتجشم عناء المخاطرة بجمع الأدلة والمعلومات، وسماع وتسجيل الشهادات الحية بما يسمح بمعاقبة إسرائيل لاحقا عبر آليات القانون الدولى، ولم يكتف بإعلان بيان أو إصدار تصريح بالإدانة، أو توجيه الدعوة لهذا أو ذاك بالتحرك. ولقد بدأت تحركات البعثة فى اليوم السابع والعشرين للحرب «الثلاثاء ٨ أغسطس إلى سوريا، وفى اليوم التالى توجهت البعثة إلى لبنان على إثر تنسيق بين عدة جمعيات عربية التقت قبلها بعدة أيام فى مصر، وقررت إيفاد ثلاث بعثات متتالية لتقصى الحقائق، وتوثيق جرائم الحرب، ولاستكمال ملفات رفع الدعاوى، كما عمل بالتنسيق مع هيئات فى الداخل والخارج[١٣]، وهى خطوة نحو تدعيم موقفه، بالاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى، فيما يعرف بتبادل الخبرات، ويندرج تحت مفهوم «التشبيك»[١٤].

أهمية هذا العمل تتضاعف بالنظر إلى ما يقدمه من رؤية عربية للحقائق، ردا على تقارير تولت إصدارها منظمات دولية وأجنبية أخرى، كمنظمة العفو الدولية، أو هيومان رايتس واتش، والتى ثبت بالفعل أنها أتت فى صياغاتها مشوبة بالتحيز، وقلب الحقائق، أو المبالغة فى تصوير الأحداث لصالح إسرائيل، والتهوين من فظاعة ما يصدر عنها من انتهاكات صريحة وصارخة، باسم الدفاع الشرعى، مع توجيه إصبع الاتهام لحزب الله بوصفه المنتهك والمعتدى، بل والإرهابى. ومن ثم، تتبدى قيمة ما أنجزته منظمات حقوق الإنسان على هذا الصعيد من مهمة توثيقية لم تكن لتتم لولا جهودها، ومن مهمة تصحيح الصورة وكشف الحقائق كما هى عليه أمام الرأى العام العالمى ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية، حتى لا تكون الساحة متروكة لوجهات نظر «غربية» أو أصوات «أمريكية» تتعاطف صراحة مع إسرائيل وتفتقر إلى الحياد والموضوعية، وباختصار، فقد مثل هذا الدور الذى لعبته جمعيات حقوق الإنسان المصرية والعربية صوتا عربيا مسموعا فى مقابل الأصوات غير العربية التى اعتادت الانفراد بنقل الصورة من وجهة نظرها تلك.

لقد اختتم التقرير بفقرة هامة حيث عبرت اللجنة عن أملها أن يكون الدفاع عن النفس والأرض، بشكل يجمع بين البسالة والكرامة كما قدمته المقاومة اللبنانية، مقدمة لبداية عهد جديد فى العالم العربى تتأكد فيه الصلة العضوية بين الوطنية والمواطنية، بين التحرر وتوفير الحريات الأساسية، مع التأكيد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى الحياة الحرة والكريمة، وفى مواجهة الظلم والقهر والاستهتار... سواء فى الداخل أو فى الخارج، أى سواء فى مواجهة الحكومة أو فى مواجهة إسرائيل وأمريكا.

(ج) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رغم أن أسلوبه لم يبتعد كثيرا عن المنظمات السابقة فى إصدار البيانات التى تدين الاعتداء الإسرائيلى وتطالب بحماية المدنيين فى لبنان، غير أن مركز القاهرة عنى بالعمل على المستوى الدولى، فكان فى بياناته يتجه بالخطاب إلى الأمم المتحدة، وتحديدا إلى مجلس حقوق الإنسان التابع له، والذى انعقد بناء على دعوة من المنظمات العربية للنظر فى القضية اللبنانية يوم ١١ أغسطس. فكان لا بد من بلورة موقف مشترك من الأزمة فى اليوم السابق مباشرة، وبالفعل تمكن مركز القاهرة من إصدار البيان المشترك بالتعاون مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (بلبنان). صدور هذا البيان حمل دلالات هامة فيما يتعلق بأداء المركز:

أولها: عدم اكتفاء المركز بإصدار بيان منفرد، وسعيه للتنسيق والعمل مع المنظمة الفلسطينية، وفى هذا نموذج لعمل عربى مشترك نجح ولو فى الحد الأدنى بكتابة بيان مشترك باسم أكثر من جهة عربية (حيث فشلت الحكومات من قبل فى تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك). **وثانيها**: إصدار البيان عشية انعقاد مجلس الأمم المتحدة، وفى هذا اختيار جيد للتوقيت، وقدرة على تجاوز الخلافات، أو تنحيتها جانبا، بهدف سرعة الإنجاز فى أقصر مهلة زمنية ممكنة. **وثالثها**: توجيه البيان لآلية دولية، مما أضفى عليه مزيدا من المصداقية فى الداخل والخارج، كمدافع عن حقوق الإنسان. **ورابعها**: أن هذا البيان، الذى كان علامة على النجاح بصدوره مشتركا، لم يتوقف عند عرض الحرب وتوصيفها، من جهة تحديد مسئولية المعتدى، وإدانته، وإنما تطرق أيضا إلى ما هو أبعد بتقديم المقترحات على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى اجتماعه، والتى أخذت صورة **توصيات** جمعت بين حلول مؤقتة لوقف إطلاق النار فى الأجل القصير وأخرى قابلة للدوام فى الأجل الطويل لإنهاء الحرب والقضاء على أسباب تجددها وإقرار السلام والاستقرار فى المنطقة: دعوة **مجلس الأمن** لإصدار قرار بالوقف الفورى لإطلاق النار، وانسحاب القوات من لبنان، **وتمكين الجيش اللبنانى** من بسط سيطرته على كامل أراضيه، **وتعزيز قوات الأمم المتحدة**.

وإلى حين ذلك، دعوة أطراف النزاع لعدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، والتوقف عن اتباع سياسة العقاب الجماعى. ودعوة مجلس الأمن لفرض حظر على تصدير ونقل الأسلحة والذخائر المستخدمة فى انتهاك القانون الدولى الإنسانى فى هذا النزاع. مع حث إسرائيل على تمكين منظمات الإغاثة اللبنانية والدولية من ممارسة دورها الإنسانى، وعدم التعرض لقوات الأمم المتحدة[١٥]. وكذلك حث كل أطراف المجتمع الدولى على تعبئة وحشد الموارد المالية والمساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين اللبنانيين بشكل عاجل، ومساعدة الدول المستضيفة لهم مؤقتا على توفير الاحتياجات الإنسانية لهم.

يتجلى مما سبق، كيف تعددت المقترحات، حيث ميزت بحصافة وعلى نحو دقيق بين الحلول الممكنة التحقيق فى حدود المدى الزمنى المناسب لكل منها، كما تنوعت ما بين توصيات تتصل بالجوانب الإنسانية كحماية المدنيين، وتسهيل عمليات الإغاثة العاجلة، وأخرى ذات طابع إستراتيجى عسكرى وسياسى تتعلق بكيفية وضع نهاية للحرب، وسبل حسم أسباب النزاع لتضمن عدم تجدد الصدام فى المستقبل.

أضف إلى ذلك، أن المنظمة اقترحت إيفاد بعثة لتقصى الحقائق تتكون من المقررين الخاصين لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ذوى الصلة، للتحقيق فى انتهاكات القانون الدولى الإنسانى المرتكبة منذ ١٢ يوليو ٢٠٠٦، بما فيها جرائم الحرب، وإحالة ما يتعلق بها إلى مجلس الأمن لاتخاذ كافة إجراءات الملاحقة القضائية[١٦]. وهو نهج أكثر تكاملا وشمولا وبرجماتية جمع بين البحث عن مخرج عاجل للأزمة، وتحريك القضية على المستوى الدولى، غير مكتف كغيره ببيانات التنديد والإدانة والشجب.

٢ـ النقابات المهنية والعمالية

(أ) نادى القضاة ونقابة المحامين واتحاد المحامين العرب[١٧]

أعرب نادى القضاة برئاسة المستشار زكريا عبد العزيز فى بيانه عن تقدير القضاة لبطولة رجال المقاومة معلنا أنه لا يجوز ولم يعد مقبولا أن توصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة صديقة[١٨].

من جانبها، نظمت نقابة المحامين المصرية عددا من المؤتمرات الشعبية لبحث الموقف من العدوان، كما دعت إلى التحقيق فى الجرائم الإسرائيلية، خاصة بعد مجزرة قانا[١٩]. من المعروف أن نهج تقتيل المدنيين الآمنين فى مذابح متعمدة هو أحد الركائز الإستراتيجية العسكرية التى قامت عليها دولة إسرائيل منذ يومها الأول، حيث تعددت أسماؤها[٢٠] فى الحرب على لبنان من قانا الثانية التى راح ضحيتها أكثر من ستين لبنانيا معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، إلى مذبحة القاع بإقليم البقاع التى راح ضحيتها أكثر من ٣٣ من العمال الأبرياء الذين كانوا يستريحون لتناول غدائهم بعد عمل شاق.

(ب) نقابة الأطباء واتحاد الأطباء العرب

لا يمكن إغفال الجهود التى بذلها وفد اتحاد الأطباء العرب فى بيروت، حيث كان من أوائل المساهمين فى الدعم والتضامن، حين بادر بإرسال فرق طبية لمساعدة منكوبى الحرب.

وفى هذا السياق، أهاب د. عبد المنعم أبو الفتوح نقيب الأطباء المصريين والأمين العام لاتحاد الأطباء العرب ـ فى مؤتمر صحفى ـ بالشعوب العربية والإسلامية، وجميع الدول المحبة للسلام والحكومات، والمنظمات الإغاثية، أن تقوم بدورها الإنسانى تجاه الشعب

اللبنانى والفلسطينى، مناديا بالتبرع بالمال لدعم تلك الجهود الإنسانية. وإلى جانب هذا العمل الذى يندرج تحت عنوان تقديم الدعوة إلى «الإغاثة»[٢١] والذى يقع فى صميم الاختصاص المهنى للأطباء، كان للتصريحات التى أدلى بها أعضاء الاتحاد أهميتها من الوجهة السياسية.

حيث حذر الاتحاد من كارثة إنسانية وشيكة حال استمرار العدوان (بما ينطوى على دعوة ملحة للمجتمع الدولى بأسره للعمل على وقفه فورا، وإلا يتحمل المسئولية عما ينجم عن استمراره من عواقب وخيمة). كما طالب بضرورة تدخل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والصليب الأحمر الدولى، بإيفاد لجنة لمعاينة أوضاع اللبنانيين المصابين بإصابات تنبئ عن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلى لأسلحة محرمة دوليّا. ويكون بذلك قد أدلى بشهادته كمتخصص، وقدم دليلا دامغا على ارتكاب إسرائيل لجرائم ضد الإنسانية، مما سهل على «القانونيين» مهمتهم وأمدهم بالمعلومات والأدلة التى يحتاجون لها من أهل الاختصاص للاضطلاع بعملية التوثيق، تمهيدا للملاحقة القضائية لمجرمى الحرب، ومعاقبة إسرائيل.

(ج) نقابة الممثلين ومواقف سفراء النوايا الحسنة

أبدت نقابة الممثلين موقفا واضحا فى مساندة لبنان وإدانة العدوان، غير أن الموقف الأبرز كان لفنانين أشخاص تحركوا على نحو منفرد وليس باسم نقاباتهم أو اتحاداتهم الفنية، مما يدلل على أن العمل الجماعى لا زال فى المجتمع المدنى المصرى هو الأضعف، ويفوقه فى الوزن والتأثير العمل الفردى. ليس أدل على ذلك من موقف بعض الفنانين ممن حملوا صفة «سفير نوايا حسنة» كمنصب دولى شرفى. حيث تقدم البعض منهم بالاستقالة تعبيرا عن الاحتجاج، وحملت استقالته إدانة ضمنية وصريحة ليس فقط للعدوان والصمت الدولى المتواطئ، وإنما أيضا للأمم المتحدة نفسها كمنظمة عاجزة عن إيقاف هذا العدوان، ومتخاذلة أمامه.

بيد أن الأمر لم يقف عند تلك الاستقالة التى تقدم بها حسين فهمى، وصفية العمرى، والتى كانت حافزا لفنانين عرب آخرين لمحاكاة ذات الموقف. لكنها فتحت بابا من الجدل غذته الصحافة ووسائل الإعلام حول طبيعة المنصب، ومدى كونه يحمل تشريفا أو تجميلا زائفا لصورة الأمم المتحدة، مع كل من الفنان عادل إمام، والفنان محمود قابيل

(وهما يشغلان نفس المنصب الشرفى) اللذين كان لهما رأيًا آخر فرفضا تقديم الاستقالة، وأكدا على أن لهما أسلوبًا آخر فى التعبير عن الاحتجاج على الحرب والإدانة لإسرائيل.

وقد اتخذ الحديث على الطرفين صورة اقتربت من تبادل اللوم بين فريقين: أحدهما يتهم الآخر بالتمسك بمنصب لا قيمة له من قبيل الوجاهة، والمظاهر الزائفة، والجرى وراء الأضواء، والآخر يتهمه بمحاولة كسب التعاطف الشعبى، والتظاهر بالشجاعة وتصنع البطولة (العنترية). وبدلا من أن يقدم هؤلاء الفنانون (الكبار) المثل على التضامن وراء موقف موحد، أعطوا نموذجا آخر لحالة التمزق والانقسام الداخلى الذى تعانيه الحكومات العربية، والذى درج المراقبون على تأكيد أنه قائم على مستوى الحكومات فقط، ولا يعكس حقيقة العلاقات بين الشعوب (العربية).

الأخطر، ما انطوى عليه الجدل بين الفريقين حول اعتبار الانخراط فى العمل العام، عبر مؤسسات المجتمع المدنى، وبالتنسيق مع هياكل المجتمع الدولى هو سلوك «منافق»، يمارس من قبيل الوجاهة الشخصية، والمظاهر البراقة، التى قد لا تعكس أى مضمون مبدئى أو التزام أخلاقى، ولا تؤدى أى عمل ذى قيمة إنسانية حقيقية. وهو ما حمل رسالة إدانة ضمنية وتشكيك فى مصداقية الأمم المتحدة ولكل من يعملون معها.

(د) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر واتحاد الصناعات[٢٢]

بطبيعة الحال، أعلن الاتحاد العام موقفه عبر الإدانة والشجب، وكان أقرب فى ذلك إلى الموقف الرسمى، بيد أنه يمكن أيضا رصد مواقف تضامنية أعلنها العمال فى قطاعات بعينها عبر تمثيلهم على المستوى الإقليمى فى الأطر التنظيمية العربية. وفى هذا السياق، أعلنت الأمانة العامة للاتحاد العربى لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية إدانتها للعدوان، وطالبت فى ختام اجتماعاتها فى دمشق الحكومات العربية بتعزيز التكامل والتضامن لمواجهة ما أطلقت عليه الابتزاز الأمريكى / الصهيونى، وتقديم مساعدات عاجلة، كما توجهت بالنداء أيضا للمنظمات الدولية لمساندة الحق العربى ووقف العدوان فورا[٢٣].

وعلى الجانب الآخر، لم يفت منظمات رجال الأعمال التعبير عن موقفهم فى تلك المناسبة، بيد أنه اتخذ منحى مختلفا حيث ركز على مساهماتهم فى مساندة الشعب اللبنانى وأن يضطلع الاتحاد العام للصناعات مثلا بدور فاعل فى عمليات إعادة البناء والتشييد والإعمار[٢٤].

٣ـ بعض الهيئات والجمعيات التعاونية والأهلية

تحت رعاية د. أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ تم عقد اجتماعات للاتحاد التعاونى العربى الذى ترأسه مصر بمشاركة عدة دول عربية لبحث سبل تقديم الدعم والمساعدات العاجلة الطبية والغذائية والمادية[٢٥].

حرصت مختلف الجمعيات والتنظيمات الأهلية على تفعيل آليات الاجتماع على المستويين العالمى والإقليمى. ولكنه فى معظم صوره اقتصر على عقد المؤتمرات فى العواصم العربية للخروج بتوصيات وإصدار بيانات من ناحية، فحواها إعلان الإدانة للعدوان وإظهار المؤازرة والتضامن للشعبين الفلسطينى واللبنانى من ناحية ثانية.

كما أنه لم يخرج عن حدود التوجه بالخطاب إلى الحكومات العربية تارة، والمنظمات الدولية تارة أخرى، مطالبا إياها ببذل المزيد من الجهود، واتخاذ الخطوات العملية فى هذا السبيل، مما يدلل على حدود قدرة مثل تلك التنظيمات على الفعل، ومساحات الحركة المتاحة لها.

وهو ما يتجلى على سبيل المثال فى بعض المواقف التى أتت من قبيل «تأدية الواجب» كموقف اللجنة المصرية للتضامن التى لم تخرج بجديد فأعربت عن الإدانة لكل من الهجوم الإسرائيلى والدعم الأمريكى..

(أ) المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة، والهيئة القبطية الإنجيلية

انطلق من القاهرة، بوصفها مقر «المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة» بيانا استنكر الاعتداءات الإسرائيلية على قرية قانا بجنوب لبنان مع وصفها بـ«العمل الوحشى الهمجى المتواصل لإسرائيل وخرقًا فاضحًا للقانون الدولى وحقوق الإنسان». وقد طالبت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس فى بيان آخر لها العالم ومؤسساته الدولية والقانونية والحقوقية التصدى لهذا العمل الإسرائيلى بشكل إيجابى مؤثر ووقف الاعتداءات الإرهابية على الشعب اللبنانى. على نفس المنوال، خرج موقف الهيئة القبطية الإنجيلية برئاسة د. نبيل صموئيل حيث استهلت بيانها بإدانة العدوان، وتبعته بالإشادة بموقف الرئيس مبارك لوقف إطلاق النار ونزع فتيل الأزمة، كما أصدر الاتحاد الكاثوليكى العالمى للصحافة بيانا[٢٦].

(ب) اتحاد الجمعيات الأهلية

عقد الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية بالقاهرة مؤتمرا مع قيادات العمل الأهلى ومؤسسات الإغاثة (الهلال الأحمر)[٢٧] لمناصرة الشعب اللبنانى والفلسطينى لإظهار التكاتف العربى[٢٨].

٤ ـ جماعة الإخوان المسلمين[٢٩]

كانت الجماعة أولى الحركات التى أعلنت دعمها الكامل لحزب الله منذ تنفيذ عملية أسر الجنديين المعروفة باسم «الوعد الصادق» يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ وخرجت فى أول مظاهرة لتأييده يوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ استنفرت كوادرها لدعمه بشتى السبل، وكان لهذا الموقف عدة أبعاد أهمها: اختلافه الكامل عن الموقف الرسمى للدولة، التى أعلنت فى البداية استنكارها لما قام به حزب الله من مغامرة غير محسوبة، ثم أعلنت لاحقا وحين طال أمد الحرب أكثر مما كانت تأمل، وصمد لبنان، شرعت فى المطالبة بوقف إطلاق النار، مع إعلان وقوفها إلى جانب لبنان الحكومة والشعب، مستثنية الإشارة لحزب الله.

وعلى النقيض، جاء هذا الموقف متجاوبا مع نبض الشارع، ومجسدا للحس الشعبى بالكامل. وعلى صعيد العلاقة مع المثقفين، يتصف هذا الموقف لجماعة الإخوان بالراديكالية، مما يجدد المخاوف لديهم، حول مستقبل الديموقراطية إذا كان لهذا التيار الغلبة.

ومما تجدر ملاحظته، أن أغلب المثقفين الأكثر قربا من الغرب، والأكثر إعجابا بالنموذج الديموقراطى الليبرالى غالبا ما يضعون كافة فصائل التيار الإسلامى فى سلة واحدة، فلا يفرقون بين الإخوان وحزب الله، وينعتون هذا التيار فى عمومه بالطائفية و الديكتاتورية والعنف، وعدم الإيمان لا بالديموقراطية، ولا بالتعددية، ولا بحرية العقائد الدينية ... إلخ[٣٠].

ولذا، فالمثقفون (من أعضاء منظمات المجتمع المدنى الحقوقية) يرفضون التحالف، أو التعاون، أو حتى الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية لجماعة الإخوان فى مواجهة الدولة.

فالمرجعية الإسلامية التى يستند إليها كل من حزب الله وجماعة الإخوان، يتم توظيفها كبديل يتعارض فى نظر هؤلاء مع الدعاوى التقليدية للقومية العربية، أو حتى للديموقراطية.

٥ـ حركات الاحتجاج والمظاهرات الشعبية: كفاية وأخواتها

خرجت الاحتجاجات والمظاهرات المنددة بالعدوان تعبيرا عن مشاعر الغضب الشعبى، وكان لحركة كفاية (الحركة الوطنية من أجل التغيير) دور نشط فى الدعوة لهذه التظاهرات، وهو ما اتضح من رفع شعارات الحركة أثناءها[٣١] وعليه، لم يختلف أسلوب حركة كفاية كثيرا عما درجت على تنظيمه من مظاهرات فى الشوارع، تستهدف بالأساس تعبئة الرأى العام، أو استعراض تزايد أعداد المؤيدين للحركة، أو لفت نظر وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ولا سيما الفضائيات[٣٢] كما يلاحظ أن أسلوب تعامل الحكومة معها بدوره لم يتغير، فاعتمدت على نفس آلية الحصار والقمع الأمنى التى تتصدى بها للمظاهرات الأخرى للحركة المتصلة بقضايا الإصلاح فى الداخل. وقد تراوحت الشعارات المرفوعة والهتافات التى تم ترديدها بين إدانة إسرائيل، وأمريكا من ناحية، ومطالبة الحكام العرب بالتيقظ[٣٣]، وتوحيد الصف، والتحرك الإيجابى من ناحية ثانية، وإعلان التأييد الجارف والدعم المطلق للمقاومة، والذى ـ بطبيعة الحال ـ أتى بنبرة أكثر حدة وأشد قوة مما تردد فى بيانات منظمات المجتمع المدنى. وقد خرجت الحشود المتظاهرة رافعة الأعلام اللبنانية، ولكن الأكثر دلالة هو حملها لصور الزعيم الراحل جمال عبد الناصر[٣٤]، جنبا إلى جنب، مع صور زعيم المقاومة حسن نصر الله، مما دلل على تطلع الحس الشعبى نحو القائد «الزعيم» «الرمز» المدافع عن «الكرامة» الذى يرد للأمة عزتها وهيبتها حيث رددت الهتافات «نصر الله زعيم الأمة».

إلا أنها لم تتخذ الشوارع والميادين الرئيسة، فى وسط القاهرة (كميدان التحرير)، منطلقا لها، كما اعتادت الحركة طوال عام ٢٠٠٥ (الذى شهد الانتخابات الرئاسية والتشريعية على التوالى)، بل لم تكد تخرج عن أسوار المساجد (خصوصا الجامع الأزهر عقب صلاة الجمعة) أو مقار النقابات المهنية (خصوصا المحامين والصحفيين والممثلين ... إلخ) بل ظلت فى حدودها، ولم يسمح لها بالانتقال إلى الشوارع إلا نادرا[٣٥].

وهكذا، كان أسلوب التظاهر وتنظيم المسيرات أسلوبا اعتمدته كل من حركة كفاية، والنقابات المهنية الأساسية، علاوة على ما التف حولها وانضم إليها بشكل تلقائى من حشود شعبية. أخذا فى الاعتبار أن الحرب بدأت وانتهت خلال فترة العطلة الدراسية الصيفية فلم يكن واردا أن يشهد حرم الجامعة مظاهرات طلابية، وهو مؤشر آخر على ما وصلت إليه الحركة من وهن يجعلها غير قادرة على التجمع أو التحرك فى غير أوقات الدراسة.

غير أنه بالنظر إلى تعرض المشاركين فى تلك التظاهرات للعنف والضرب، أو على الأقل المضايقة، على أيدى قوات الأمن (حيث اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن). حيث ندد المتظاهرون بموقف النظام المصرى من الأزمة، وهتفوا بشعارات مناهضة تصفه بالتخاذل، (والانبطاح أمام أمريكا وإسرائيل). يمكن فهم أسباب عدم خروج المظاهرات فى الميادين والشوارع، وعدم تركيزها أمام السفارات ومقار البعثات الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية والدولية الأخرى التى فرضت حولها تحصينات أمنية مكثفة، تحسبا لأى عمل من هذا القبيل.

زد على ذلك، أن الجانب الإعلامى لهذه المظاهرات اقتصر فى أغلب الأحوال على الإشارة لها كخبر، بعد حدوثها بالفعل، ولم يأت فى صورة دعوة للمشاركة لحشد أعداد أكبر من المتظاهرين، كما أنها لم تلق تكثيفا للأضواء عليها من جانب الإعلام الرسمى اللهم إلا فى القنوات الفضائية.

٦ـ الوفد الرسمى الشعبى برئاسة جمال مبارك[٣٦]

فى ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، سافر وفد مصرى برئاسة **جمال مبارك** نجل الرئيس **وأمين السياسات** بالحزب الوطنى الحاكم إلى بيروت لإعلان التضامن المصرى مع لبنان حكومة وشعبا، وقد ضم الوفد فى تشكيله ثلاثة وزراء هم: **وزير الإعلام** السيد أنس الفقى، ووزير الصحة الدكتور حاتم الجبلى، **ووزير الصناعة والتجارة** المهندس رشيد محمد رشيد، بالإضافة إلى عدد من كبار **الفنانين والمثقفين والكتاب والإعلاميين**، على رأسهم السيد راضى، إلهام شاهين، حسين فهمى، محمود ياسين، فاروق الفيشاوى، والإعلامى حمدى قنديل، والشاعر أحمد فؤاد نجم، إلى جانب رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة والخاصة.

كما شارك فى الوفد وكيل الأزهر السابق الشيخ محمود عاشور، **والأمين العام لاتحاد المحامين العرب** عبد العظيم المغربى، **وعضو مجلس الشعب**، ورئيس تحرير جريدة الأسبوع مصطفى بكرى، وعضو **اتحاد الصناعات** المصرية عبد الستار عشرة، ومدير مركز يافا للدراسات رفعت سيد أحمد، والأمين العام **للحزب الناصرى** أحَمد حسن، ونائب رئيس **حزب الوفد** محمد علوان، ونائب رئيس **حزب التجمع** سمير فياض[٣٧]، إضافة إلى عضوى مجلس الشعب عن **حزب الكرامة (تحت التأسيس)** حمدين صباحى وسعد عبود، والنائب المستقل الدكتور جمال زهران.

كان من بين المشاركين أيضا، د. منير فخرى عبد النور، نائب رئيس الوفد، ورئيس الهيئة البرلمانية الوفدية بمجلس الشعب سابقا، وحسين مجاور رئيس **الاتحاد العام لنقابات عمال** مصر، ومحمد رجب زعيم الأغلبية فى مجلس الشورى، ود. نبيه العلقامى عضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الحاكم. كما شارك فى الوفد **السيناريست** وحيد حامد، والفنان مصطفى حسين **نقيب الفنانين التشكيليين** ورسام الكاريكاتير، **والشاعر** أحمد عبد المعطى حجازى، والكاتب محمد سلماوى **رئيس اتحاد كتاب مصر** (المنتخب بعد ذلك رئيسا لاتحاد الكتاب العرب). وعلاوة على سامح عاشور **نقيب المحامين المصريين** (ورئيس اتحاد المحامين العرب)، وعبد العزيز مصطفى وكيل مجلس الشعب، وعضو المجلس الأعلى للسياسات، ود. ممدوح جبر، الأمين العام **للهلال الأحمر المصرى**، والنقيب الأسبق لأطباء مصر، والسفير محمد بسيونى سفير مصر السابق لدى إسرائيل، والمستشار محمد موسى رئيس اللجنة الدستورية، والدكتور إدوارد غالى الدهبى رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان.

أما جماعة الإخوان، فلم يتم تمثيلها فى الوفد على أى مستوى مما أثار غضبها فخرج المرشد العام بتصريح يعتبر فيه زيارة الوفد المصرى لبيروت تهريجا لا يليق وأنه تجاهل الإخوان.

وتعليقا على الزيارة عموما، وعلى رئاسة السيد جمال مبارك لها وتشكيلها بحيث تضم ممثلين عن الحكومة والأحزاب والنقابات وبعض الشخصيات العامة اعتبر وائل الإبراشى أنها أتت من قبيل تلميع الصورة وتبييض وجه النظام أو تحسين صورة موقفه الذى بدا متخاذلا فى البداية، لا سيما عندما اتهم حزب الله أنه جلب الدمار والخراب على لبنان وأنه يسعى لجر المنطقة العربية بأسرها إلى حرب غير مأمونة العواقب. كما اعتبره د. حسن بكر

بمثابة تسويق لمشروع التوريث، وأنه محاولة لإنجاح هذا السيناريو من خلال تقريب جمال مبارك من الشارع. وأشارت آراء أخرى إلى كونه أتى استباقا لتشكيل وفد آخر شعبى تماما كان محددا له تاريخ ١٠/٨/٢٠٠٦

ثالثا: المجتمع المدنى المصرى كفاعل سياسى: الفرص والتحديات

أوجدت الحرب باندلاعها مناسبة إضافية لعرض كل طرف حكومة ومعارضة لفصل آخر من فصول الخلاف، أو بالأحرى الصدام بينهما، حول الشرعية السياسية الآخذة فى التآكل منذ فترة، وحول ركائزها المهتزة بفعل عجز النظام عن الوفاء بوعوده داخليا وخارجيا. وبحيث لا يبدو الموقف من الحرب على لبنان سوى قشة جديدة لم تقصم بعد ظهر البعير، أو مسمار آخر قد لا يكون بالضرورة هو الأخير فى نعش النظام القائم، أو حتى ورقة التوت التى توشك أن تقع وتتركه بلا غطاء يستر عوراته.

بيد أنها فى حد ذاتها لم تأت بجديد فيما يتعلق بطبيعة حركة المعارضة ذاتها (كحركة لا زالت تفتقر لمقومات الإستمرارية والتنظيم المؤسسى بما يمكنها من طرح بديل سياسى حقيقى منافس للنظام القائم)، ولا أخلت بأى من بنود المعادلة السياسية القائمة بينها وبين الدولة، ناهيك عن إفراز معادلة جديدة تماما يكون من شأنها إسقاط النظام أو تقويض أركانه.

ويتجلى مما سبق، أن التحرك المدنى العربى عموما، والمصرى على وجه الخصوص، لم يرق إلى مستوى الشعور الشعبى العربى العارم، كما لم يصل فى نظر بعض المراقبين إلى نفس مستوى كثافة وفاعلية التحرك المدنى العالمى. فقد أتت مواقف الأغلبية من منظمات المجتمع المدنى فى مصر لتتحرك فى دائرة الأقوال دون الأفعال. (هل التضامن قول أم فعل؟) وهى على هذا الحال لم تختلف كثيرا عن الموقف الرسمى للحكومة.

١ ـ استمرار الفجوة الفاصلة بين الموقف الرسمى والموقف الشعبى

كانت مواقف المجتمع المدنى المصرى مؤشراً بالغ الدلالة على الربط بين ملف الديموقراطية ومطلب الإصلاح السياسى من جانب، وملف المقاومة ورفض التطبيع

والاحتجاج على سياسات إسرائيل وأمريكا المجحفة بالحقوق العربية من جانب آخر[٣٨] كما أتت تلك المواقف تجسيدا واضحا لاتساع الفجوة المعهودة بين موقف الحكومة وموقف الشعب (الشارع). حيث طالب الأخير، من خلال مظاهراته بطرد السفيرين الإسرائيلى والأمريكى وتجميد اتفاقية كامب ديفيد، وإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، كما طالب المتظاهرون بفتح باب الجهاد للانضمام إلى إخوانهم فى حزب الله، منتقدا سياسات النظام، وكذلك المواقف التى أعلنها نظاما السعودية والأردن (فهى فى نظرهم وفرت غطاء شرعيا تبريريا للعدوان، لا سيما عندما اتهمت حزب الله بالإقدام على مغامرة غير محسوبة، وتوريط الدولة والحكومة فى لبنان فى حرب طاحنة، دمرت بنيته الأساسية، وعرضت أراضيه لإعادة الاحتلال من جديد، دون التنسيق أو التشاور المسبق مع المسئولين(بمعنى الاستئذان، ودون توفير سبل الحماية الكافية للمدنيين).

وذهب البعض فى تفسيره لهذا الموقف إلى الاستشهاد بموقف الحكومة المصرية من «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، فهى لم ترفضه فى مجمله، وإنما أعلنت أنه تضمن بنودا بعينها ترفضها، وتعدها من قبيل التدخل الخارجى غير الجائز أو المقبول فى شئونها الداخلية، وهى تلك المندرجة تحت عنوان «الإصلاح الديموقراطى»، غير أن ثمة بنودا أخرى غير مرفوضة تماما، كالتخلص من بؤر المقاومة المسلحة ضد إسرائيل والتى تعد فى نظرها أحد عوامل إفشال سياساتها القائمة على «السلام كخيار إستراتيجى»، وخصوصا إذا كانت مقاومة إسلامية.

ولا يجب إغفال أن حزب الله يمثل عنصر قلق لأكثر من سبب: فهو أولا نموذج لجماعة مسلحة، تعمل تحت لواء الدين، وتحديدا المذهب الشيعى[٣٩]، فى دولة عربية مجاورة ومتعددة الأديان، مما يثير الخوف من ظاهرة «العدوى» أو أثر «المحاكاة الدولية» خصوصا وأن التربة مهيأة فعلا بالنظر إلى تراجع شرعية النظام القائم مع تفاقم أزمات انعدام العدالة فى توزيع الثروة والسلطة. وهو من ناحية ثانية يجسد ثقافة المقاومة ويزرع فكرتها على امتداد الخريطة العربية فى وقت تسعى فيه الدولة للترويج لثقافة السلام، والتسامح، وقبول الآخر، وهو من ناحية ثالثة يعكس صعود الثقل والدور السياسى لإيران كفاعل إقليمى. ومن ثم فهو المنافس القوى، المرشح لشغل الفراغ الذى خلفه وراءه انحسار الدور الإقليمى المصرى.

٢ ـ ويبقى السؤال عما إذا كانت الفجوة قائمة بالنسبة للعلاقة بين المجتمع المدنى والشارع

الملاحظة الجديرة بالتسجيل أن أغلب منظمات المجتمع المدنى أتت مواقفها وردود أفعالها بأشكالها التقليدية المعتادة، ومنها، تنظيم المظاهرات والمسيرات، وعقد مؤتمرات وندوات شعبية للتنديد بالعدوان، وإطلاق حملات لإرسال مواد الإغاثة الإنسانية (أدوية ـ تجهيزات طبية ـ إسعافات أولية ـ أغطية وخيام للإيواء ـ أغذية ـ مياه شرب ... إلخ)، وجمع التبرعات بهدف دعم المنكوبين والمساعدة فى إعادة الإعمار[٤٠]. وهى نفس الآليات وأشكال الحركة التى اعتمدت عليها النقابات المهنية (الأطباء والمحامين) من قبل فى التعاطى مع شعوب أخرى عربية وإسلامية بدءا من فلسطين، مرورا بالبوسنة والهرسك، ووصولا إلى أفغانستان ولبنان.

أما الاعتماد على وسائل جديدة فقد اقتصر على وسائط الاتصال التى وفرتها للمجتمع المدنى المصرى الهواتف النقالة، وشبكة المعلومات الإلكترونية الإنترنت، إذ تم استخدام هاتين الآليتين بأكثر من شكل لم تعرفه الحروب التى شهدتها المنطقة من قبل. فتبادل الرسائل عبر هاتين الوسيلتين اتسم بالسرعة الهائلة من ناحية، والمساحة الشاسعة للانتشار من ناحية أخرى. وإلى جانب الرسائل، لا يمكن إغفال صور الشيخ حسن نصر الله والخطب التى ألقاها فى مناسبات متعددة والتى تم تداولها على صفحات الإنترنت وكنغمات ورنات للموبايل. حدث ذلك على نطاق واسع بين الشباب، بوصفهم القطاع الأكبر من مستخدمى هذه الوسائل؛ مما ينم عن ظاهرة تراجع المجتمع المدنى كفاعل تعبوى أمام الدور الهائل الذى باتت تنافسه فيه وتزاحمه عليه وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، بما تتميز به من سرعة فائقة، ورواج شعبى عريض، ناهيك عن طبيعتها المفتوحة، ووقوعها خارج دائرة الضبط والتحكم، وبمنأى تماما عن أى سلطة رقابية، حيث ليس فى مقدور الحكومة فرض القيود أو السيطرة على ما يتم تداوله عبر هذه الوسائل، على عكس قدرتها على تعويق أداء المجتمع المدنى، ومحاصرة نشاطه، وشل حركته. غير أن عملية الإحلال تلك ليست كاملة، أو مؤكدة، فقد أثيرت نفس المسألة بالنسبة للمجتمع المدنى الذى قيل إنه سيحل محل البرلمان ويقتنص وظائفه وأدواره. بيد أن تلك المقولة لم تتحقق كاملة فيما بعد. صحيح أن بعض وظائف البرلمان تراجعت لصالح المجتمع المدنى، إلا أن وجوده ظل ضروريا وعلى نفس المنوال، فإن تراجع المجتمع المدنى أمام وسائل الإعلام والاتصال لا

يهدد استمرار وجوده بقدر ما يفرض عليه تحديات يمكنه التغلب عليها والحفاظ على بقائه والاحتفاظ بأدواره إذا ما أحسن توظيف تلك الوسائل فى تحديث آليات حركته وإنجاز غاياته.

وهكذا، لم تستثمر فرصة الحرب من قبل منظمات المجتمع المدنى وهيئاته المختلفة لانتهاج أية إستراتيجية جديدة، أو ابتكار أسلوب مختلف فى التعبير عن الاحتجاج.

وقد تباينت التفسيرات بشأن لجوء بعضها إلى الاعتماد على التظاهرات، فذهب البعض إلى كونها تعبير شعبى عن السخط العام، وقد تكون من قبيل إبراء الذمة وإراحة الضمير، أو حفظا لماء الوجه، أو أنها من قبيل أضعف الإيمان للإعلان عن الموقف، وإظهار التضامن[٤١].

٣ـ التركيز على «إعلان» الموقف عبر الوسائل الإعلامية

من الناحية النظرية، تعتبر الإستراتيجية الإعلامية المتبعة من أهم محددات الحكم على أداء منظمات المجتمع المدنى، وقياس درجة تواصلها مع الشارع. ومع ذلك، يبقى التفسير الذى يرجح أن النزول إلى الشارع وانتهاج أسلوب التظاهر والاحتجاج الشعبى جاء بوصفه الأقوى تأثيرا من الناحية الإعلامية. فمن المعروف، لكى تكتسب فعاليات المجتمع المدنى الوزن وقوة التأثير، سواء فى مواقف الحكومة الرسمية، أو فى الشارع والرأى العام الشعبى، يلزمها تغطية إعلامية تساعد فى الوقوف على أنشطتها، وتوسيع قاعدة الوعى بقضاياها، تمهيدا للمشاركة الإيجابية فيها ومعها[٤٢].

وعلى هذا النحو، عنيت أغلب منظمات المجتمع المدنى فى مصر بعرض وجهات نظرها، وشرحها، والتعبير عن رؤاها للحرب، لفظيا وإعلاميا، أكثر من تبنيها أو اتخاذها لموقف محدد بعينه عمليا. زد على ذلك، أن فحص العلاقة بين المجتمع المدنى، والإعلام، يتبين منها تأثر الأول بالثانى (وليس العكس)، بما فاق قدرته على التأثير فيه.

ليس أدل على ذلك من مسارعة أغلب المنظمات إلى إصدار بيانات إدانة عقب مجزرة قانا تبعًا للتغطية الإعلامية الدولية الكثيفة التى حظيت بها تلك المجزرة. فى حين غلب عليها الصمت أو كانت مواقفها أقل تحمسا وحدة فى التعقيب على المجازر الأخرى التى

زخرت بها الحرب رغم أنها لا تقل عنها وحشية (ولا سيما فى عدد الضحايا المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ) كمجازر مروحين وصريفا والقاع والشيّاح والزراريّة إلخ[٤٣]... فضلا عن تجاهل بعضها لأعمال حربية بعينها، انطوت على مخالفات جسيمة للقانون الدولى، كاستعمال بعض أنواع الأسلحة المحظورة (القنابل العنقودية التى لا زالت تتفجر فى الأهالى بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور على الحرب)، وفقًا لما هو مذكور أعلاه، أو الإساءة الشديدة للبيئة (تلويث البحر مثلاً). . . إلخ. فلم تحظ تلك الأعمال الإجرامية بنفس درجة الاهتمام من قبل معظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر، لمجرد أنها لم تسلط عليها الأضواء إعلاميا، مما يؤكد تبعية المجتمع المدنى، الغالبة عليه فى تحديد القضايا محل الاهتمام، ووضع الأولويات على أجندته، إزاء الحرب، للإعلام، وليس العكس كما هو مفترض.

وفى هذا مؤشر على افتقار المجتمع المدنى فى مصر عموما لآليات المبادرة أو المبادأة كفاعل مستقل. فهو تارة يعتمد (فى الحصول على المعلومات ـ وفى سبل التحرك) على وسائل الإعلام ويدور فى فلكها، وتارة يعتمد على منظمات المجتمع المدنى الأخرى (الأجنبية) ويجاريها فى المفاهيم والصياغات، وتارة يعتمد على الفاعل الحكومى ويعجز عن الفكاك من أسره.

٤ ـ التعويل على دور الحكومات، والمراهنة على تحركها

فى الوقت الذى تنتقد فيه أغلب منظمات المجتمع المدنى الحكومات الأجنبية والعربية وتأخذ على الحكومة المصرية ما اتسم به موقفها إزاء الحرب من سلبية أو عدم حسم، فإنها فى الآن ذاته، لم تكف عن مخاطبة نفس تلك الحكومة فى بياناتها، والتأكيد على إمكانية أن تلعب دورا أكبر بالتحرك على الصعيد الدولى؛ لوقف العدوان[٤٤].

وبذلك، لم يخرج المجتمع المدنى عن حدود الدور الذى رسمته له الحكومة، فظل آلية للتعبير عن الرأى وطرح المطالب، وتقديم الاقتراحات، وفى أحسن الأحوال، ذهب إلى حد توجيه النقد، وربما إبداء وجهات نظر معارضة، لكنه ظل فى معظم الأوقات يراهن على الحكومة بوصفها هى «الفاعل» الوحيد ويعول على حركتها. فإذا ما تقاعست الحكومة، ولم تفعل شيئا، خرج بسيل من التصريحات والبيانات الاحتجاجية منددا بعجزها وتخاذلها متهما إياها بقلة الحيلة، أو حتى بالتواطؤ من خلال الصمت.

وفى المقابل، فإنه نادرا ما بادر هو من جانبه بالقيام بأى «فعل»، مما ينبئ عن سيطرة النظرة الذاتية السلبية لدى هذا المجتمع المدنى لطبيعة دوره، وكيف أنه لا يرى فى نفسه «فاعلا». وبعبارة أخرى، فقد كشفت مواقف تنظيمات المجتمع المدنى من الحرب عن كونها تعانى من نفس الآفة التى تعانى منها الدولة، وتعيقها عن الفعل، «وهن أو غياب الإرادة»[٤٥]. بما يعيد إلى الأذهان مصفوفة جويل مجدال الشهيرة حول الدول والمجتمعات، والتى طرح فى إطارها نمط «الدول الضعيفة والمجتمعات الضعيفة ـ Weak States & Weak Societies».

٥ ـ غلبة الأنشطة ذات الطابع الإنسانى والإغاثى

ومما يسترعى الانتباه أيضا ما سجلته الباحثة هدى حرب من تشابه بين الموقف الدولى تجاه الأزمة اللبنانية وردود فعل المجتمع المدنى (الغربى والعربى بوجه عام) حيث اتسم كلاهما بالتباطؤ وعدم الفاعلية. واقتصرت صور تحرك المجتمع المدنى فى مجملها على تنظيم المظاهرات والمسيرات، وجمع التبرعات، وأعمال الإغاثة ... إلخ. وهى أنشطة ذات تأثير محدود بطبيعتها على الحكومات».

وبعبارة أخرى، فقد كان التحرك المدنى منطلقا من التركيز على البعد الإنسانى للأزمة، وتم التعاطى معها وكأنها لا تختلف كثيرا عن الكارثة الطبيعية، وما تخلفه وراءها الزلازل والبراكين والفيضانات من ضحايا ومنكوبين (وتدمير للبنية التحتية).

ومن ثم فيجب مد يد العون لهم من منطلق إنسانى، أو كواجب دينى (بمفهوم التكافل ودعم المجاهدين ولو بالدعاء لهم بالنصر)، دون أن ينصرف الاهتمام بالمثل إلى بعدها السياسى.

٦ ـ إدانة استهداف المدنيين على الجانبين: القصف الإسرائيلى يعادل صواريخ حزب الله

الأدهى من ذلك، أن يتم الإشارة إلى الضحايا على الجانبين على أنهم من المدنيين الأبرياء الذين لا يجوز استهدافهم، أى تجريم صواريخ حزب الله واعتبارها مساوية فيما أحدثته من انتهاك لحقوق المدنيين، للقصف الإسرائيلى المتعمد للعمق اللبنانى، والذى

ألحق تدميرا كاملا بالضاحية الجنوبية لبيروت، وتصوير المواجهات وكأنها تحدث بين طرفين متكافئين فى العدة والعتاد، ومتساويين فى الاعتداء، وخرق القانون الدولى.

على سبيل المثال: يقول صلاح صابر عضو مركز الجنوب لحقوق الإنسان:

«وفى نفس المسلسل الدموى وبمنطق محاولة الردع أو رد الفعل قام حزب الله اللبنانى بإطلاق مئات الصواريخ يوميا على شمال إسرائيل، وحتى تخوم تل أبيب التى أعلن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أنه سيتم ضربها إذا ضربت عاصمة بلاده (بيروت). وبالطبع سقط نتيجة لتلك الصواريخ العديد من القتلى الإسرائيليين، بعضهم من عرب إسرائيل»[٤٦].

الفقرة السابقة تستحق الوقوف عند أكثر من معنى: فالمساواة بين أفعال حزب الله وأفعال إسرائيل تنم إما عن وجهة النظر الحقيقية لمركز الجنوب ويؤكد ذلك إشارته لسقوط ضحايا من العرب فى إسرائيل للتدليل على خطورة استهداف المواقع غير العسكرية بصواريخ حزب الله، أو عن رغبة المركز فى الظهور بمظهر المتوازن، وتأكيد مدى ما يتسم به من حيادية وموضوعية فى تقويم الأمور، بالاحتكام إلى منهج صارم يتخذ من قواعد القانون الدولى ومبادئه معياره فى تقويم أعمال الحرب، بغض النظر عن أطرافها، مع التركيز على وجوب حماية المدنيين على الجانبين، وهو ما أخذ شكل مخاطبة طرفى الحرب بنفس المفردات والألفاظ واللغة دونما أدنى التفات لواقع التفاوت الشاسع بينهما فى القدرات. وبما يصل إلى حد التمييز ضد الضحية.

وهى منهجية تبعده عن شبهة الانحياز أو الكيل بمكيالين التى يتهم بها عادة الحكومات الأجنبية، أو المنظمات الأخرى فى الخارج. وبحيث يبدو عمل مثل تلك المنظمات وكأنه ذو صفة إنسانية/ قانونية بحتة ومجردة عن أى ميل أو هوى.

فثمة محاولة من المركز إذن لضرب المثل، وإعطاء النموذج فى أن يربو بنفسه عن التحيزات التى يقع فيها غيره. وثمة إلقاء باللوم ولو بشكل ضمنى غير مباشر على المقاومة اللبنانية، فيما يتصل تحديدا باستهداف المدنيين فى إسرائيل بالصواريخ.

والملمح الإيجابى هنا يتمثل فى تدعيم مصداقية المركز لدى الرأى العام العالمى، وإكسابه سمعة جيدة كمركز لحقوق الإنسان، يقدس قواعد القانون الدولى، ويرفض الانتهاكات أيا كان مرتكبيها، كما يدافع عن المدنيين ويطالب بحمايتهم، بغض النظر عن جنسياتهم أو انتماءاتهم (حتى لو كانوا من الإسرائيليين).

الحجة المنطقية هى أنه يتعين على المركز مخاطبة المنظمات الأخرى بلغة قانونية تفهمها، وبالتأكيد على المبادئ والمنطلقات الحقوقية التى يستمد منها المركز فلسفة وجوده. يؤكد صحة ذلك، إعلان منظمات كالعفو الدولية الدولية وهيومان رايتس واتش أن القصف بالكاتيوشا من جانب حزب الله هو جريمة حرب بعد يوم واحد من قصف محطة القطارات فى حيفا.

مع ملاحظة أنه شتان بين صواريخ بدائية يتم إطلاقها عشوائيا من قبيل رد الفعل، وقصف إسرائيلى يتم عمدا وباستخدام أسلحة دقيقة وفائقة التحكم للمنشآت المدنية ولم تنجو منه قوافل الإغاثة والنازحين وحتى محطات الإذاعة والتليفزيون (قناة المنار وإذاعة النور، مما يوضح مدى التناقض فى موقف مثل تلك المنظمات المدافع دوما عن حرية التعبير والذى لم يشر إلى ضرب تلك المواقع الإعلامية لمجرد أنها تابعة لحزب الله) فإذا لم يتخذ مركز الجنوب وغيره من منظمات حقوقية عربية موقفا مماثلا بإدانة القصف الموجه للمدنيين بدا متناقضا مع نفسه، وأصبح محلا للاتهام بالازدواجية فى تناول الملف الحقوقى.

وهو ما يلقى الضوء أيضا على محاولة **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**[٤٧] بدوره التدليل على عدالة موقفه وحياده القانونى بالإشارة إلى خطورة ما يتعرض له المدنيون فى إسرائيل من العرب واليهود من جراء قصف الكاتيوشا العشوائى.

ففى بيانه الأول غداة اندلاع أول فصول الحرب[٤٨]: شدد المركز على ضرورة الوقف الفورى للاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين والبنى التحتية فى لبنان، غير أنه فى الوقت ذاته طالب «حزب الله» بالتوقف عن استهداف المدنيين فى إسرائيل، والحرص على سلامة الجنديين الأسيرين، والامتناع عن اتخاذ مواقع عسكرية بين المدنيين، حيث تزعم إسرائيل أن أغلبية الضحايا فى لبنان هم من جماعة حزب الله.

كما ذكر فى بيانه الذى أرسله لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

«لقد تعرض فى إسرائيل عدد من المعاهد التعليمية والطبية، وأحد المستشفيات ومحطة للقطارات وعدد من المنازل إلى الضرر، جراء هجمات الصواريخ التى تطلقها جماعة حزب الله، وقد أدت هذه الهجمات إلى سقوط عشرات القتلى من المدنيين الإسرائيليين (اليهود والعرب) وإصابة آخرين».

غير أن لهذا الموقف من مركز الجنوب وغيره وجها آخر سلبيا يتمثل فى كونه يدافع عما يسمى بالمدنيين الإسرائيليين وهو أصلا مفهوم ملتبس لدى الكثير من العرب الذين يعتبرون أن أى مواطن إسرائيلى هو جندى فى جيش استيطانى لدولة عنصرية قائمة على مشروع توسعى لا زالت تحتل أراضى عربية، وتمارس عليها أسوأ أشكال القتل والتدمير والاعتداء، وترفض رد الحقوق العربية لأصحابها.

فغنى عن البيان أنه من الظلم البين معاملة طرفى الحرب وكأنهما متكافئان. كما أنه من المغالطة اتهام حزب الله بالاعتداء طالما أن هناك أسرى لبنانيين محتجزين فى السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ناهيك عن استمرار احتلال مزارع شبعا، مما يعطى المقاومة حقها المشروع فى القيام بأى عمل لتحرير الأرض، وتحرير الأسرى.

فقد كان الأجدر بمراكز ومنظمات حقوق الإنسان، ومنها مركز الجنوب، أن تتحلى بشجاعة أكبر فى الدفاع عن مشروعية المقاومة، وأن تستغل تلك الحرب كفرصة مناسبة لعرض وجهة النظر العربية حول اقتران حق المقاومة ومشروعيتها باستمرار واقع الاحتلال، «ارتباط النتيجة بالعلة»، وأن يكون لها إسهام فى التمييز بينها وبين الإرهاب، بدلا من أن تسير فى ركاب الحكومات والمنظمات الأجنبية أو تسايرها فيما تمارسه من مغالطات وقلب متعمد للحقائق، وخلط للأوراق لمجرد اكتساب السمعة، أو المصداقية (الزائفة) فى السياق الدولى الحقوقى (وفى ذلك شبهة نفاق قد تضطر إليه الحكومات لاعتبارات دبلوماسية، وسياسية، لكنه لا يقبل بالمثل من المناضلين باسم حقوق الإنسان).

وهو ما يمكن رده إلى أحد أمرين:

أولهما: وصول المجتمع المدنى إلى حالة من اليأس والإحباط بشأن إمكانية إحداث تغيير فى التوجهات والمواقف الرسمية المتبعة، ومن ثم عدم جدوى ممارسة أى ضغوط على الحكومة، والاكتفاء بالتحرك على الصعيد الإنسانى وحده. وإن فى أداء هذا العمل الإنسانى الإغاثى تحرك يفوق فى إيجابيته مواقف أخرى تأرجحت بين الصمت المطبق، والإدانة والشجب بصوت عال، لكنها لم تفعل شيئا واضحا، ولم تقدم عونا ماديا أو معنويا ملموسا للتخفيف عن الشعب اللبنانى. ومن ثم، فموقف المجتمع المدنى، حتى وإن بدا خافتا، أفضل من غيره.

وثانيهما: الاقتناع من قبل المجتمع المدنى ذاته، أن طبيعته، كمجتمع مدنى، تملى عليه تركيز الاهتمام على الجوانب الإنسانية والمدنية فقط. أما قضايا السياسة الخارجية فهى تقع فى قلب وصميم الاختصاص المباشر للحكومة، وأنه ليس معنيا بها على نحو مباشر.

فما يشغله بالدرجة الأكبر هو هموم الداخل، وميدان عمله فى السياسة يقف عند حدود المطالبة بالديموقراطية والإصلاح السياسى، أو حتى ربما تحدى النظام من أجل التغيير، دون التطرق بنفس الحدة إلى فتح ملف العلاقة مع الخارج. وبالتالى، فأقصى ما يمكن له أن يسهم به فى ميدان السياسة الخارجية، حتى فيما يتعلق بدور مصر فى الإطار الإقليمى العربى، هو تقديم التوصيات والمقترحات، أو إبداء الرأى وتسجيل بعض الملاحظات، أو حتى توجيه الانتقادات للموقف الحكومى وللسياسات المتبعة.

مما سبق، يتضح أن الحرب والموقف منها لم تفرز فاعلا جديدا، فقد أتت ترجمة أمينة وصادقة لخريطة الواقع وتوازناته. فنفس الفاعلين البارزين فى أغلب المناسبات هم الذين تحركوا أيضا لاتخاذ مواقف مماثلة إزاء الحرب، أغلب المنظمات حاولت استغلال الحرب كمناسبة لتأكيد أفكارها ومبادئها التى تدعو لها[٤٩]، ولم تغير الحرب فيها الكثير.

وعليه، يمكن استخلاص أن حدث الحرب فى لبنان ألقى الضوء على حقيقة مفادها أن «تسييس» المجتمع المدنى المصرى، أى ممارسته للسياسة، وضلوعه فى فعاليات الحياة السياسية وقف عند حدود النظام السياسى على مستوى الداخل، ولم يمتد بالمثل إلى قضايا الخارج، لا على المستوى الإقليمى ولا على المستوى الدولى.

٧ـ الموقف الأيديولوجى من حزب الله: التناقض بين المشروعين الإسلامى والديموقراطى

يضاف إلى ما سبق، حقيقة ما ارتبط بالحرب وما ترتب عنها من صعود للتوظيف السياسى للإسلام فى مواجهة الدعاوى التقليدية للقومية العربية، فالدعوة لمساندة لبنان، حكومة وشعبا، أتت فى إطار التأكيد على مبادئ القومية العربية والانتماء لعالم عربى واحد تستهدفه إسرائيل وتعاديه. أما الدعوة لمؤازرة المقاومة ودعمها، فقد اتخذت من الإسلام ركيزتها الأساسية وغلب عليها النظرة لحزب الله كفصيل من الأمة الإسلامية ينوب عنها فى أداء فريضة الجهاد؛ ولذا واجب الوقوف وراءه بكل السبل.

واللافت فى هذا الشأن، أن ما اتسم به موقف جمعيات ومنظمات المجتمع المدنى من تردد أو افتقار للفعالية لا يعود فقط إلى عوامل تتعلق بالنظام السياسى المصرى، وما يفرضه عليها من قيود تعوق حركتها، وتضيق من مساحات الفعل المتاح لها فى قضايا الداخل، فما بالنا إذا كان الأمر يتعلق بأحد قضايا السياسة الخارجية التى هى مجال محجوز للنظام. وإنما يمكن رده أيضا إلى عدم وضوح الرؤية لدى تلك المنظمات ذاتها بشأن هذه الحرب، وما أحاط بها من ملابسات، ومن ثم عدم قدرتها على بلورة موقف محدد إزائها.

فكان السؤال المحير: إذا كانت المقاومة اللبنانية التى يقودها حزب الله ذات طابع إسلامى، فكيف يمكن تأييدها فى الوقت الذى تقف فيه هيئات المجتمع المدنى تلك (لا سيما الحقوقية التى يغلب عليها تيارات علمانية بدءا من أقصى اليسار، وحتى أقصى الليبرالية) موقفا غير إيجابى من تيار «الإخوان المسلمين» فى الداخل وترى فيه تهديدا خطيرا لمشروعها الإصلاحى القائم على الديموقراطية والعلمانية؟ ألن يمثل ذلك تناقضا داخليا فى موقفها؟

وقد بلغ الأمر بالبعض إلى حد الدعوة لوقف الاعتداءات على المدنيين من الجانبين (وكأنهما متعادلان تماما) وأن تكتفى إسرائيل فى ردها على مواقع حزب الله، وكأنها ليست جزء لا يتجزأ من الأرض اللبنانية، وكأن حزب الله يدافع عن نفسه وليس عن لبنان. فقد رددت البيانات المعلنة مقولات تعبر عن هذه الرؤية من قبيل «ما ذنب الأبرياء من المدنيين؟» ولماذا يدفعون ثمن حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل... إلخ.

فى مقال لعضو بمركز الجنوب لدراسات حقوق الإنسان[٥٠]، يرد ما يوضح ذلك:

«على الرغم من أن الكثير من مؤيدى حزب الله «الآن» يعلمون بوجود خلافات أيديولوجية معه ومع توجهات حزبه، إلا أن حصارًا فكريًا بات يفرض على مجرد التفكير فى توجيه أى نوع من النقد لحزب الله على أساس أنه ينبغى فى الوقت الراهن توحيد الجبهة الشعبية خلف سماحة السيد وحزبه فى مواجهة العدوان الإسرائيلى الأمريكى. على أن دروس التاريخ علمتنا، أو هكذا ينبغى لها، خطورة أن نغض الطرف عن اختلافات جوهرية ومبدئية فى لحظة من اللحظات لصالح ما نعتقد أنه يحقق مصلحة عامة».

ألا يستدعى الموقف الإيرانى والسورى الرأى القائل بأن تحركات حزب الله هى تصفية حسابات سياسية إقليمية أو تمهيد لها بدماء لبنانية؟ وما الذى يعنيه تصريح

المندوب الأمريكى لدى الأمم المتحدة بأنه يمكن التعامل مع حزب الله فى المستقبل كقوة سياسية لا عسكرية؟

وهو ما جسد توجها سلبيا، وحكما مسبقا، من منطلق الاختلاف مع حزب الله فكريا وأيديولوجيا، شكل الأساس فى تحديد موقف بعض منظمات المجتمع المدنى الحقوقية ضد حزب الله بما انطوى على تحريض ضمنى غير مباشر ضده، بتوجيه الاتهام له على أنه المتسبب فى قيام حرب دمرت لبنان، فهو الذى شن عمليته العسكرية التى انتهت بخطف الجنديين خارج الخط الأزرق، دون الاستئذان من الحكومة لتوريطها، وأنه خاض حربا بالوكالة عن سوريا وإيران، ناهيك كذلك عن كونه المستفيد الأول منها لأغراض سياسية داخلية تتعلق بالبقاء، والاحتفاظ بأسلحته(٥١).

على هذا النحو، جرى التشكيك من قبل بعض منظمات المجتمع المدنى فى وطنية حزب الله، باعتباره يدا تحركها إيران وسوريا لتحقيق مصالح إقليمية، فهو «بدلا من مواجهة الإمبريالية الأمريكية أصبح أداة تعمل لصالح الإمبريالية الإيرانية الإقليمية، بعيدا عن أى نزعة وطنية»(٥٢).

وإن الحرب التى أشعلها الحزب متعمدا والتى لم يدفع ثمنها سوى الشعب اللبنانى: كان هدفها تأمين دور سياسى أكبر له فى لبنان. فطالما بقى الخطر الإسرائيلى، واستمر الاحتلال ظل هناك مبرر لاستمرار وجوده كقوة مقاومة مشروعة وعدم تصفيته أو حل جناحه العسكرى.

وبرغم اعتراف القيادات الإسرائيلية ذاتها بالهزيمة، غداة وقف إطلاق النار، وبدء محاسبتها على إثر ما منيت به من فشل فى تحقيق أهدافها العسكرية فى الميدان، رفضت منظمات المجتمع المدنى الاعتراف بالنصر الذى أحرزه حزب الله على إسرائيل، مشككة فى معناه ومقللة من قيمته، (فهو لم يحقق سوى انتصار محدود بمعيار الصمود فقط) مع اتهامه بأنه فشل فعليّا فى حماية اللبنانيين، ولم ينفذ وعيده بقصف تل أبيب، بل وتسبب فى إعادة احتلال الأراضى المحررة. ومن ثم فقد لحقت به الهزيمة بمعيار القتل والتدمير الذى لحق بلبنان.

٨ـ تراجع سلاح المقاطعة: استخدامه إعلاميا للتلويح وليس للتطبيق

ربما يساعد هذا التحليل أيضا فى فهم لماذا لم يتم التشديد على فكرة **«المقاطعة الشعبية»** (أى مقاطعة البضائع والمطاعم والمحلات الأمريكية) كسلاح بديل عن **المقاطعة الرسمية**، والتى رمز لها مطلب **طرد السفير** الإسرائيلى(وأحيانا الأمريكى أيضا) من مصر.

هذا الشعار تردد على ألسنة المتظاهرين، وسبق أن دعا إليه بعض أصحاب الأقلام مرارا وتكرارا فى مناسبات مماثلة، (بالتزامن مع الانتفاضات الفلسطينية المتواصلة والمتجددة منذ عام ٢٠٠٠، وأيضا عند كل حادثة قتل لجنود مصريين على الحدود بنيران إسرائيلية، يتم الزعم بعدها بأنها أخطأت أهدافها)، دونما أدنى استجابة من قبل الحكومة، اللهم إلا بسحب السفير المصرى من تل أبيب. وعندما حدثت أزمة الرسوم المسيئة، تجدد طرح مطلب المقاطعة للبضائع والمنتجات الدانماركية. بيد أن الرفض الحكومى أيضا لهذا البديل ارتكز على أن الخاسر الأول الذى سيكون هو الطرف الأكثر تضررا جراء مثل هذه المقاطعة هو الاقتصاد المصرى، والعامل المصرى الذى سيفقد مورد رزقه ويسقط فى أتون البطالة.

وتعود أهمية المقاطعة لكونها من الآليات الفعالة للمقاومة، ذلك أن الإشكالية الأجدر بالطرح ليست حول مشروعية المقاومة، فلا خلاف على ذلك من حيث المبدأ، وإنما حول كيفية تطوير أو ابتكار آليات لها تتسم بفعالية أكبر، بمعنى زيادة احتمالات الخروج من أى مواجهة بأكبر قدر من المكاسب (الانتصارات)، فى مقابل أقل قدر من الخسائر (التضحيات). وبحيث لا يتحير الكثيرون، كما حدث فى الحرب الإسرائيلية على لبنان، فى تقويم محصلة تلك الجولة، من حيث تحديد الطرف المنتصر، والطرف المهزوم[٥٣].

والمقاطعة هى إحدى وسائل المقاومة الشعبية السلمية التى أثبتت نجاحا منقطع النظير فى مواجهة القمع والاستبداد، ويزخر التاريخ بأمثلة لا حصر لها على انتصار إرادة الشعوب على أعتى الأنظمة الاستعمارية والبوليسية دون إراقة قطرة دم واحدة[٥٤]. وهى بلا جدال اكتسبت أهمية مضاعفة فى عصر العولمة الاقتصادية، حيث ازدادت ضغوط الشركات عابرة القوميات، وكبار رجال الأعمال، وأصحاب الاستثمارات، بما فيهم العرب، على الحكومات، والدول، لإعادة النظر فى سياساتها، حال تعرض مصالحهم للتهديد إثر مقاطعة منتجاتهم، أو توقف شركاتهم عن العمل[٥٥].

وبرغم تواتر الدعوة المتجددة للمقاطعة، من قبل بعض مؤسسات ورموز المجتمع المدنى التى دعت إلى البحث عن بدائل محلية أو عربية الصنع، لكنه ظل مطلبا يتردد إعلاميا، وعلى مستوى الشعارات الدعائية، دون أن يترجم بحملات لتفعيلها . وهو نفس التكتيك المعروف الذى استخدمه المجتمع المدنى فى أزمات سابقة، حتى ذهب البعض إلى اتهامه بالاكتفاء بالظهور كفقرة ضمن فقرات نشرات الأخبار، وأنه قادر على حشد الجماهير لتهتف فقط، ولكنه غير قادر على تعبئتها لتقوم بأى فعل جماعى أبعد من ذلك.

وعليه، انحصرت هذه الدعوة فى إطار الأمنيات الشعبية التى لم تجد لدى منظمات المجتمع المدنى صدى، فلم يتقدم أيها لتبنيها، أو نقلها إلى حيز التطبيق بترتيب حملات للمقاطعة والإشراف على تنفيذها. فاقتصرت على لغة التلويح والتهديد بها كسلاح فى التظاهرات العلنية، وعبر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، لكنه لم يستخدم أبدا بالفعل.

وهو مؤشر آخر على تدنى قدرات هذا المجتمع المدنى على الوصول المباشر، وامتلاك أدوات التواصل الفعال، مع القواعد الجماهيرية الجذرية والقطاعات الشعبية الأوسع، بما يؤهله لقيادة وتنظيم حملات تعبئة ناجحة لها. ومن ثم الاستعاضة عن كل ذلك بتكثيف الدعاية الإعلامية.

أخذا فى الاعتبار، أن التركيز على هذا الجانب الإعلامى فى عصر العولمة الاتصالية قد يؤتى ثماره بالنظر إلى تأثيره المؤكد فى المجتمع المدنى العالمى. غير أن الرهان العربى على كسب تعاطف الرأى العام العالمى، على أهميته البالغة، غير كاف وحده؛ لأن أبجديات العلاقات الدولية لا زالت تنص على أن اللغة الوحيدة المفهومة فى هذا المجال هى لغة المصالح؛ ولذا، فإن خير إستراتيجية هى تلك التى تقوم على توظيف متكامل لشتى البدائل.

كتلك التى وردت فى اقتراحات الكاتب الكبير الأستاذ فهمى هويدى

«يمكن أن يتم التحرك فى ثلاثة اتجاهات، **أولها**: الانتصار للمقاومة وحث الجماهير على الاصطفاف إلى جانبها. **ثانيها**: فضح العدوان وتعبئة الرأى العام فى الداخل والخارج ضد جرائمه مثلا استخدام مواقع إلكترونية لنصرة حماس وحزب الله. **وثالثها**: مساندة الشعب اللبنانى وتقديم ما تستطيعه من دعم ومعاونة لهم. وتحت هذه الاتجاهات الرئيسة

هناك العديد من المهام أقصاها التطوع إلى جانب المقاومة، وأدناها الدعاء لرجال المقاومة بالثبات والفوز.

وبين هاتين المرتبتين هناك العديد من المهام منها المقاطعة الشاملة على الصعيدين الاقتصادى والثقافى، الاحتجاج بالتظاهر والاعتصام، خصوصا أمام السفارات المتواطئة فى العدوان، مطالبة الحكومات والمؤسسات بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وكذلك استخدام وسائل الاتصال الحديثة فى فضح جرائم العدوان»[٥٦].

٩ ـ انقسام الداخل اللبنانى زاد من ارتباك وحيرة وتشرذم مواقف المجتمع المدنى المصرى

وارتبطت هذه المواقف المترددة لدى المجتمع المدنى المصرى بمعضلة أخرى، تنبع من وجود تيارات داخل المجتمع اللبنانى ذاته (وهو صاحب الشأن) تعارض بحدة حزب الله، وتعتبره بمثابة دولة داخل الدولة، وتنادى بتجريده من سلاحه، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على الجنوب. ومن هنا، فمساندة لبنان وشعبه تكون فى صورة المساعدة الإنسانية، غير أنها تقتضى اتخاذ موقف أكثر تحفظا إزاء حزب الله.

فهناك مواقف لبنانية داخلية[٥٧] تعكس الانقسامات الحادة حول وجود حزب الله وسلاحه، وانقسام المجتمع المدنى العربى عموما والمصرى خصوصا حول نفس الموضوع يكرس الخلاف بشأنه على الساحة اللبنانية، وهو ما يصب فى محصلته فى صميم المخطط الصهيونى (ويفتح الباب أمام تحقيق الأهداف الإسرائيلية/ الأمريكية) الساعى لتفتيت المنطقة إلى كيانات قزمية متصارعة عبر إثارة الفتن الطائفية والدينية والمذهبية والعرقية ... إلخ. وللأسف فإن أغلب الحكومات والمجتمعات المدنية العربية تنساق وراء هذا المخطط غافلة أو متغافلة عنه، بدلا من محاولات رأب الصدع وتقريب وجهات النظر بين تلك المواقف المتعارضة اليسار الديموقراطى اللبنانى من حزب الله[٥٨]، وموقف الحكومة ذاتها وما خرج على لسان كبار المسئولين بدءا من فؤاد السنيورة رئيس الوزراء[٥٩]، وانتهاء بغازى العريضى وزير الإعلام من تصريحات تحمل إدانة صريحة ومباشرة لدور حزب الله، وكونه قد تسبب فى توريط الحكومة خصوصا فى بداية اندلاع الحرب»[٦٠].

وغنى عن البيـان، أن هذا الموقف الحكومى الرسـمى اللبنانى الذى اتجـه فى بداية الأحداث إلى إدانة حزب الله، (وهو صاحب الشأن والمعنىّ الأول بالقضية) زاد من وقوع أى طرف خارجى محتمل يرغب فى إبداء المساندة والتأييد لحزب الله فى حرج شديد، حتى لا يبدو أنه يتحدى موقف الحكومة اللبنانية أو موقف تيار الأغلبية (حيث يمثل حزب الله الأقلية المعارضة). وإن بقيت الدعوة فى الحالتين محصورة فى نطاق البيانات اللفظية الصاخبة والدعوات الكلامية المدوية، ولم تأخذ شكلا ماديا إلا فى صورة حملات لجمع التبرعات المالية والعينية. وهى حملات تمت تحت رعاية رسمية من الحكومة المصرية ذاتها تجنبا للحرج.

ويبدو أن ثمة اكتفاء متفقًا عليه ضمنيا بالتعبير عن السخط الجماعى عبر أسلوب التظاهر وإصدار البيانات والتصريحات الصحفية، مما عكس موقفا تراوح ما بين شجب وإدانة للمعتدى، وتوجيه نداءات استغاثة للمجتمع الدولى. وفى أحسن الظروف، تم تنظيم ندوات ومؤتمرات شعبية حاشدة، كما تم إطلاق حملات التبرع لمساعدة المنكوبين وإعادة الإعمار[٦١].

مثل ذلك أعلى سقف متاح أو مسموح به لممارسة العمل الجماعى فى ظل النظام القائم الذى يصر على تقييد حرية التنظيم والاجتماع، فى وقت يتباهى فيه بفتح أبواب حريات الرأى والتعبير على مصاريعها، وأنه لم يعد يضع سقفا، أو يرسم خطا أحمر لما يكتب وينشر فى الصحافة، وأنه على مدى أكثر من ربع قرن لم يقصف قلما، أو يغلق جريدة. على أى الأحوال، سواء كان هذا الموقف نابعا من السياق السياسى المحيط، وما يضعه من قيود، أو من داخل المجتمع المدنى وخصائصه الذاتية، فقد جسدت الحرب حقيقة أن العرب مجرد ظاهرة صوتية.. «يتحدثون ولا يعملون.. يتقدون ولا يقدمون على خطوة للتغيير.. يتعاطفون ولا يترجمون ذلك التعاطف إلى فعل ملموس.. يتفقون على العدو ويختلفون فى كيفية مواجهته»[٦٢]. وأن نشطاء المجتمع المدنى وقياداته لا يخرجون من تلك الدائرة الضيقة.

وبهذا المنطق، فقد كشف الموقف من الحرب عن علاقة جدلية متبادلة بين عوامل الانقسام فى الداخل اللبنانى من جانب، وفى مواقف قوى المجتمع المدنى المصرى إزاءه من جانب آخر. فالانقسام على إحدى الجبهتين كرس وعمق الانقسام على الجبهة الأخرى، وزاد من صعوبة بلورة مواقف مشتركة أو صياغة رؤى موحدة، فيما يشبه الدائرة المغلقة.

خلاصة

هكذا، يمكن اختصار موقف المجتمع المدنى المصرى عموما، والذى تعرف خريطته ازدحاما شديدا، من حرب إسرائيل على لبنان فى «المشاركة الوجدانية» عالية الصوت، والتعبيرات اللفظية والإنشائية التى تفاوتت فى درجات حدتها، ومفرداتها المستعملة، حيث تجلت الاستقلالية فى بيانات البعض التى ذهبت إلى إدانة الولايات المتحدة والمطالبة بإعمال سلاح المقاطعة، أو حتى استدعاء سلاح النفط[٦٣] وتوجيه التحية إلى المقاومة، بينما كانت الكيانات الأقل استقلالية تقف عند حدود الدعوة لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة وإعادة الإعمار للشعب اللبنانى. وبين هذا وذاك وقفت بعض التنظيمات ذات الخلفية القانونية والدفاعية وراء فكرة محاكمة مجرمى الحرب واللجوء إلى القضاء الجنائى الدولى لمعاقبة إسرائيل على انتهاكاتها ضد المدنيين. علما بأن نفس تلك المنظمات ألقت باللائمة على منظمات المجتمع الدولى التى جرت تلك الأحداث تحت سمعها وبصرها دون أن تحرك ساكنا. بيد أنها لم تعلن يأسها تماما من إيقاظ الضمائر، بدليل أنها ظلت تراهن على تحريك القضية عبر آليات القانون الدولى.

يكشف أداء المجتمع المدنى المصرى عموما، وموقفه إزاء الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية ٢٠٠٦ على وجه الخصوص، عن علة مزمنة، لا زالت كامنة فى جسده، تتبدى أعراضها مع كل حدث جديد، لا سيما إذا حمل ملامح الأزمة ألا وهى **انقسام النخبة من المثقفين** ليس فى مصر وحدها، وإنما فى سائر بلدان الوطن العربى، حيث يصعب تقبل الخلاف فى وجهات النظر، أو التسامح مع المعارضين فى الرأى لأى طرف، بل يتم عادة تخوين «أصحاب الرأى الآخر»، واتهامهم بالولاء والعمالة للخارج[٦٤].

كما يلاحظ أن النظرة المرتابة إلى التيار (الدينى)، الذى يتمتع بشعبية كبيرة فى الشارع، والتخوف الشديد من إمكانية وصوله إلى السلطة، على أكتاف أى قوى أخرى للمعارضة، بما فيها اليسار، مثّل هاجسا يثير كثيراً من وساوس القلق لدى أغلب قوى المجتمع المدنى لدرجة أنها أبدت استعدادا للمرونة مع السلطة (الدولة)، أو مع الخارج، أكثر مما أبدته من قابلية للتعاون أو الائتلاف مع الإسلاميين[٦٥]، كما أظهرت من الحساسية الشديدة إزاء إيران، (وكأن الصلة بها وصمة) ما يتعدى ويفوق انفتاحها على الغرب، بجناحيه الأمريكى، والأوروبى، لا غضاضة إذن من تلقى التمويل والدعم من أى طرف مانح منهما حكومى أو غير حكومى.

وهكذا، فأحد أوجه الضعف الأساسية فى المجتمع المدنى المصرى، والتى تعوقه عن النهوض بدوره فى عملية التحول الديموقراطى؛ تتجلى فى موقف بعض منظماته التى يسيطر عليها تيار معين كاليسار، جعلها منشغلة بالدخول فى معارك أيديولوجية حادة ولكن لا طائل من ورائها، وخوض سجالات فكرية عقيمة مع التيارات الأخرى، لا سيما التيار الإسلامى (الإخوان) بما يصرفها تماما عن إمكانية الائتلاف أو التنسيق لتبنى «موقف موحد».

وفى حقيقة الأمر، لا يمكن تبرئة ساحة أى تيار من هذا التوجه الصدامى مع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى على الساحة. فغنى عن البيان أن التيار الإسلامى فى عمومه، ممثلا فى جماعة الإخوان على وجه الخصوص، يتبنى بدوره اتجاها شديد السلبية إزاء «المجتمع المدنى»، من أكثر من زاوية، ولأكثر من اعتبار: فهناك **أولاً**: التحفظ على المفهوم نفسه، باعتبار أن كلمة «مدنى» مستقاة من واقع أجنبى، ومنقولة عن الخبرة الغربية العلمانية، وبذلك فهى لا تتماشى مع أسس المجتمع المسلم، لا سيما وأنها تفيد عكس «دينى».

أضف إلى ذلك، **ثانيًا**: عدم التجاوز عن تراث طويل من الصدام، والخلاف الفكرى بين قوى التيار الإسلامى، وقوى اليسار، التى تشكل التيار المهيمن على تركيبة العضوية فى أغلب منظمات حقوق الإنسان وبرغم أن كلا التيارين لهما تاريخ طويل من العلاقة الشائكة مع الدولة، بيد أنهما لم يفلحا أبدا فى العمل معا فى مواجهتها (بل كان العكس هو الصحيح).

علاوة على قيام فلسفة المجتمع المدنى **ثالثًا**: على العمل غير الحكومى عبر محاولة ممارسة الضغوط، أو تقديم المطالب، وليس من بين أهدافه الوصول إلى السلطة، أو إحلال دولة بأخرى. وهذه نقطة خلاف جوهرية بين التيار الإسلامى من جانب، وسائر التيارات الأخرى من جانب ثان حتى تبدو مواقعهما بشأن مسألة «تغيير نظام الحكم» كطرفى النقيض. الأمر الذى جعل التعاون أو حتى التلاقى بينهما (فى مواجهة الدولة مثلا) إمكانية بعيدة المنال.

هذا الخط الفاصل بين قوى اليسار من ناحية، وقوى الإسلاميين من ناحية أخرى، يعد تصدعا فى جدار المجتمع المدنى المصرى، يحول دون اكتسابه أى قدرة على التنسيق والتحالف لا فى مواجهة الحكومة، ومن باب أولى، ولا فى مواجهة الخارج.

بل يمكن القول إنه على العكس، يفتح الباب أمام كليهما للتسرب من هذه الثغرة أو الشقة الواسعة لتعميق الخلافات، وتكريس الانقسامات، وإجهاض أى بادرة تكتل محتمل بينهما وهى لا تزال فى مهدها.

وبرغم ما أسفرت عنه الحرب من تأكيد على أن المخرج الوحيد من الأزمة هو تحقيق «الوحدة» و«التضامن» والمساندة و«المناصرة» فقد أثارت فى الآن ذاته حالة من الصراع الفكرى الذى عم المنطقة، وترددت أصداؤه داخل المجتمع المدنى المصرى، وبين مختلف هيئاته ومؤسساته حول سبل التوصل لهذا الحل. فثمة فريق عالى الصوت أعلن تأييده الكامل للمقاومة الفلسطينية واللبنانية التى تتحدى آلة الحرب الإسرائيلية، بلا تكافؤ لا على المستوى العسكرى، ولا من ناحية التأييد الإقليمى أو الدولى. وعلى جانب آخر، وقف فريق ثان ينادى بضرورة العمل على الوقف الفورى للحرب أولا، بدلاً من التشدق بعبارات رنانة وجوفاء مثل: «توازن الرعب»، ودعم حزب الله فى ردع الصهيونية الإمبريالية. وغالبا ما تراشق الفريقان بالتهم الجاهزة:

الأول مضى إلى وصف معارضى العملية التى نفذها حزب الله باختطاف الجنديين الإسرائيليين والتى تسببت فى إشعال الحرب، بالخيانة والانهزامية، بينما أطلق الثانى عليه تهم الانسياق وراء الأوهام الصبيانية والانخراط فى المزايدات العنترية.

هذا الانقسام الداخلى الذى فت فى عضد المجتمع المدنى المصرى، كان وراء موقفه من الحرب على لبنان، والذى أتى فى إطار كل ما هو معروف وتقليدى، واتسم بتكرار مواقفه السابقة وعدم قدرته على الأخذ بأى أساليب مبتكرة أو جديدة فى مواجهة هذا الحدث. والخطورة هنا تنبع من تلك المفارقة التى تلقى بظلالها الشائكة على المستقبل.

ومع ذلك، فالصورة ليست قاتمة تماما، وإنما ثمة بصيص من الأمل، إذا ما تم تسليط الضوء على القواعد الجماهيرية والشعبية الأوسع للمجتمع المدنى، بدلا من تتبع مواقف النخب والقيادات التنظيمية، فمما يستلفت الانتباه، أن شوارع القاهرة شهدت احتجاجات دعت لها جماعة الإخوان المسلمين بعد صلاة الجمعة، اتسمت بحضور الآلاف ومشاركة أعداد كبيرة من الشباب (من غير المنتمين بالضرورة لا للجماعة ولا للتيار الإسلامى الأوسع).

وفى باحة جامع الأزهر، رفع المصلون صور الزعيم جمال عبد الناصر، ورددوا شعارات مؤيدة للشعبين اللبنانى والفلسطينى، ومعادية لإسرائيل وللولايات المتحدة. كما

حرص المتظاهرون على تحميل النظام العربى الرسمى مسئولية ما يتعرض له اللبنانيون والفلسطينيون من قتل وتهجير وتدمير على يد جيش الاحتلال الإسرائيلى.

هذه الصور المشرقة من العمل الجماعى الاحتجاجى، شارك فيها المنتمون لكافة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة (يسار+ إسلاميين+ ليبراليين)، وكان للشباب فيها حضور بارز، حتى وإن بدت محدودة بالمقارنة بدور قوى المجتمع المدنى الأشهر والأكثر تنظيما، قد تصبح فى المستقبل هى القوة الضاربة لهذا المجتمع إذا تم لها التمكين.

فالمجتمع المدنى المفترض فيه أن يملك من مساحات الحركة وحرية ومرونة الفعل ما يفوق الحكومة فى أوقات الأزمات وفى اللحظات الحرجة. وإن لم يتم تمكينه من ذلك، فإنه يعجز عن مواجهة مواقف مصيرية لمجرد أنها جديدة من نوعها، وأنه لا يعرف سوى وسائله التقليدية وأساليبه القديمة، ومن ثم فهو غير قادر وغير مؤهل للتعاطى مع أى مستجدات مستقبلية، سواء حملت فى طياتها فرصا، أو أتت له بمزيد من التحديات.

هل يمكن التماس العذر للمجتمع المدنى لكونه بعيدا عن التحكم فى مقاليد الأمور، ناهيك عن مشاكله الداخلية مع حكومته؟ أم يمكن القول إنه بمواقفه التى لم تخرج عن الشجب والإدانة للمعتدى[٦٦] وتوجيه الدعوات للحكومات من أجل التحرك، مع طرح بعض البدائل الممكنة على سبيل الاقتراح والمناشدة والدعوة، لم يقدم أقصى ما فى إمكانه واستطاعته؛ لأنه ببساطة يعانى من ذات الأمراض التى تعانى منها الدولة وتقعدها عن التحرك الفعال.

وإذا كان المجتمع المدنى فى مصر يتحرك فى إطار هيكل الفرص والقيود السياسية السائد والمتاح، فإن طبيعة موقفه إزاء الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية تكشف عن استمرارية فى أغلب الملامح الثابتة لهذا الهيكل، والتى تفوق فيها القيود حجم الفرص القابلة للاستثمار، على الصعيدين القانونى والمؤسسى. وإذا كان مفهوم «هيكل الفرص» ذاته يقوم نظريا على افتراض أن فى مقدور جماعات المجتمع المدنى أن تتدخل إيجابيا فى إعادة تشكيل وصياغة وبناء هذا الهيكل بالتعديل والتغيير، وبما يصل إلى حد خلق أو صنع أو إنتاج الفرص، فإن موقفها من الحرب ينبئ عما تعانيه تلك المنظمات من معوقات وقيود ذاتية كامنة فى بناها الداخلية، كالشخصنة، والنخبوية، وضعف قيم العمل الجماعى، علاوة على الداء العضال: التمزق وغياب التنسيق، بما يحجب عنها حتى رؤية ما لديها من فرص، ويدفعها إلى إهدارها.

الهوامش :

١ ـ من أحدث الأعمال الشاملة حول الموضوع انظر : د. حسنين توفيق إبراهيم، **التحول الديموقراطى والمجتمع المدنى فى مصر : خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسى المصرى ١٩٨١ ـ ٢٠٠٥**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦).

٢ ـ طالب محمد مهدى عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين بإنهاء كافة مظاهر التطبيع مع العدو الصهيونى وتفعيل إجراءات المقاطعة للصهاينة وشركاتهم التى تدعم العدو أو تتعاون معه وإفساح المجال أمام الشعوب المناصرة للشعبين الفلسطينى واللبنانى والتطوع دفاعا عن الأمة، كما طالب بتوجيه فائض عائدات النفط لصالح الشعبين الفلسطينى واللبنانى.

٣ ـ ورد فى جريدة **الأخبار** يوم ١/ ٨/ ٢٠٠٦ على إثر مجزرة قانا حول : إدانة المجلس القومى للطفولة والأمومة للمجزرة اللاإنسانية، وإصدار بيان عن ٩ منظمات نسائية مصرية بنفس المعنى. كما أدان اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع وطالب برئاسة فتحية العسال بالانضمام إلى اللجان الشعبية لدعم صمود لبنان.

٤ ـ حسب أحكام اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والبروتوكولين الملحقين بها، ولم تعر أهمية لمبدأ تناسب القوة أو التمييز بين المدنيين والمسلحين أو احترام قوافل الإغاثة والطواقم الطبية أو توفير الإمدادات الغذائية والدوائية أو ضمان المستلزمات الأساسية. إلحاق أضرار واسعة النطاق وطويلة الأجل بالبيئة، وقصف القرى والمدن والمبانى والمساكن العزلاء، والإبعاد القسرى للسكان المدنيين، وتعمد توجيه ضربات ضد المستشفيات وأماكن العبادة والآثار التاريخية وهناك شكوك قوية حول استخدام الأسلحة السامة أو المحظورة دوليا.

٥ ـ **الأخبار** ١ / ٨/ ٢٠٠٦ «منظمات المجتمع المدنى تدعو للتبرع لمساندة لبنان».

٦ ـ ل/ حسين راشد، «شرق الأوسط الجديد جدًا».

http://www.misralarabia.com/images/Sec_bulits2.gif" \

"http://www.alarab.co.il/images/1pix.gif" * MERGEFORMATINET

"javaScript:openWindow('s2f.php?AN=16209',650,300);"

"http://www.arabrenewal.com/gfx/bareed.jpg" * MERGEFORMATINET

٧ ـ فى مقال صلاح صابر «الحرب الإسرائيلية على لبنان والصراع فى الشرق الأوسط»، مركز الجنوب، صفحات الجنوب، عدد خاص حول العدوان الإسرائيلى، ٩ أغسطس ٢٠٠٦. يقول : «هذه الحرب حرب أمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، ويرفض الرئيس الأمريكى جورج بوش إعطاء الإذن بوقفها وهو يملك ذلك بالطبع إذ إنه من يعرقل أى خطوات من دول أخرى فى مجلس الأمن تسير فى طريق إيقاف الحرب وهو يجد أنها من الممكن أن تحقق له هدفه الذى أعلنته وزيرة خارجيته كونداليزا رايس من حلم إقامة الشرق الأوسط الجديد». فنحن نشهد حربا هدفها المعلن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة بما يتوافق مع السياسة والمصالح الأمريكية وأن هذه الحرب ليست إلا مخاضا أليما لمولود أمريكى.

٨ ـ هذه العملية يتيحها مجلس الأمن بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تتحرك طبقًا للقرار رقم ٣٧٧ للجمعية العامة الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ الذى ينص على «أنه إذا حدث تهديد للسلام أو خرق للسلام أو عمل عدوانى، ولم يستطع مجلس الأمن تحمل مسئوليته الأساسية المتمثلة فى حفظ السلم والأمن

الدولى، يمكن للجمعية العامة أن تجتمع فوراً لإصدار توصيات محددة للدول الأعضاء باتخاذ إجراء جماعى». حيث إن هذه العملية كانت قد أقرتها واشنطن ذاتها خلال الحرب الكورية، عام ١٩٥٠، هرباً من الفيتو السوفيتى آنذاك، وتم عن طريقه وقف العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

٩ ـ صلاح صابر، «الحرب الإسرائيلية على لبنان والصراع فى الشرق الأوسط»، مرجع سابق.

١٠ ـ ورد فى الأخبار يوم ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ خبر حول الاستجابة الواسعة لدعوة الرئيس مبارك للتبرع للبنان وفلسطين وأنها تأتى فى إطار الجهود الشعبية والحكومية المتواصلة لإغاثة الشعبين، وفى تفاصيل الخبر الإشارات إلى تبرعات تنظمها المحافظات حيث أشار محافظ الإسماعيلية مثلا عن تبرع المحافظة بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه وتبرع أعضاء المجلس الشعبى المحلى لنفس المحافظة بقيمة بدلاتهم المالية الشهرية عن ٤ أشهر وتبرع أمين الحزب الوطنى بالمحافظة بمبلغ ١٠ آلاف جنيه وتبرع سكرتيرها العام والسكرتير العام المساعد بقيمة راتبهما عن شهرين فضلا عن حملة أخرى نظمتها نقابة أطباء الإسماعيلية. إشارة أيضا لقرار موظفى الجهاز المركزى للمحاسبات بالتبرع بمرتب نصف شهر . .

١١ ـ طرح هذا الحل بوضوح من قبل مؤتمر الاتحادات المهنية والمؤتمرات القومية ومنظمات المجتمع المدنى العربى الذى طالب بتفعيل مقاطعة البضائع والمؤسسات الأمريكية على كافة الأصعدة، وهو نفس ما أكده اتحاد المحامين عبر أمانته العامة واتحادى المهندسين والصحفيين العرب.

12- achr@noos.fr"

١٣ ـ ورد فى التقرير المذكور لجمعية المساعدة القانونية : «أجرينا لقاء، مع مدير المكتب الإقليمى لمنظمة العفو الدولية فى بيروت. كما قامت البعثة بزيارة مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث قابلت المسئول السياسى بالمكتب الذى تحدث عن الصعوبات التى تواجه عمل اللجنة مثل إعاقة إسرائيل لجهود الإغاثة. إثر ذلك انتقلت البعثة للمشاركة فى لقاء «الوفود العربية الشعبية» بدعوة من تجمع الروابط واللجان حيث شاركت ممثليها بكلمة أعربوا فيها عن تضامنهم».

14- www.samidoun.org

هناك بعد آخر هام لهذا التعاون يتمثل فى إمكانية الاستفادة العكسية لمنظمات المجتمع المدنى المصرى من تجربة نظيرتها اللبنانية فى مواجهة الحرب، فالدرس المستفاد، هو تأكيد دور القوى الشعبية فى المجتمع فى حماية الوطن والذود عنه فقد تم عقد لقاء بين البعثة المصرية مع مجموعة «صامدون» وهى عبارة عن تجمع يضم ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان والحريات اللبنانية بالإضافة إلى عدد من المجموعات السياسية اليسارية وطلاب الجامعات، تعرفت من خلالها البعثة على الجهود التى تبذلها منظمات المجتمع المدنى فى لبنان. مع ملاحظة أن تجربتها بدأت أصلا قبل بدء العدوان بالعمل مع الفلسطينيين، وما لبثت أن تحولت لمساعدة النازحين من اللبنانيين، غداة اندلاع الحرب.

15- "http://www.cihrs.org/opinion_details_ar.aspx?op_id=29"

16- "http://www.cihrs.org/periodical/PDF/120_6920066444.pdf" \t "_new"

١٧ ـ **الأخبار** ١ ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

١٨ ـ **الأخبار** ٤/ ٨/ ٢٠٠٦، «نادى القضاة والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى، حسابات البنوك بالتبرعات وتحية للمقاومة اللبنانية».

19- "http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16439" \t "_blank"

٢٠ ـ مجزرة دير ياسين، ومذبحة مدرسة بحر البقر ومصنع أبى زعبل، وصابرا وشاتيلا، وقانا الأولى فضلا عن الجرائم المستمرة يوميا فى فلسطين، وكان آخرها قبيل كتابة تلك السطور فى بيت حانون، وجنين وبطبيعة الحال فقد سقط أغلب ضحايا تلك المذابح من النساء والأطفال والشيوخ العزل.

٢١ ـ لا يمكن إنكار الدور الإغاثى والطبى الهام لكل من للهلال الأحمر المصرى والمستشفى العسكرى الميدانى الذى أرسلته القوات المسلحة، كما كان للقوات المسلحة الدور الأكبر فى نقل المساعدات والإمدادات طوال فترة الحرب، وتم على متن طائراتها، نقل الوفد المصرى إلى بيروت، ثم نقل المصريين وغيرهم إلى مصر.

٢٢ ـ ورد فى الأخبار ١/ ٨/ ٢٠٠٦ إدانة حسين مجاور رئيس اتحاد العمال لمجزرة قانا.

٢٣ ـ **الأخبار** ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

٢٤ ـ **الأخبار** ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ إشارة إلى قرار اتحاد الصناعات تقديم ١٢ مليون جنيه لإعادة الإعمار. حيث تم تشكيل لجنة مساندة لبنان بالاتحاد يرأسها صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية كما أعلن شفيق بغدادى وكيل الاتحاد إنشاء صندوق يحمل اسم صندوق الخير لتقديم المعونات فى حالات الطوارئ عموما وأنه سيبدأ بتمويل عمليات إعمار لبنان.

٢٥ ـ **الأخبار** ٧/ ٨/ ٢٠٠٦. «الاتحاد التعاونى العربى يبحث اليوم دعم لبنان».

٢٦ ـ **الأخبار** ١/ ٨/ ٢٠٠٦.

٢٧ ـ **الأخبار** ٨/ ٢٠٠٦٨، فى يوم توجه الوفد الرسمى الشعبى إلى بيروت شارك الهلال الأحمر بإرسال مواد إغاثة حسب توجيهات أصدرتها السيدة سوزان مبارك رئيس جمعية الهلال الأحمر المصرى، بعد اجتماع عاجل.

٢٨ ـ **الأخبار** ٨/ ٨/ ٢٠٠٦.

٢٩ ـ حمدى شريف، «الإخوان المسلمين وحرب لبنان فى ميزان الربح والخسارة»، الحوار المتمدن ـ العدد: ١٦٣٣، ٥ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦.

30- » http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=73073"

٣١ ـ انظر: أحمد عبد المنعم، «هل تصلح التظاهرات ما أفسدته الحكومات»، موقع إيلاف، ٢٧ / ٧/ ٢٠٠٦.

32-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4596BDDB-DA25-4F5F-94DD-247AE5763404.htm

٣٣ ـ خرج بعض المتظاهرين رافعين تابوتا رمزيا لطفل عليه عبارة «يا حكام العرب تبرعوا لشراء توابيت لأطفال العرب».

٣٤ ـ شارك فى مظاهرات الجامع الأزهر تحالف القوى الناصرية الذى ضم الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، وحزب الكرامة العربية (تحت التأسيس) وحزب الوفاق القومى وجماعة المحامين الناصريين والمهندسون الناصريون والمؤتمر الناصرى العام. كما شارك فى نفس المظاهرات التى تلت صلاة الجمعة يوم ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦، كل من سامح عاشور نقيب المحامين، وتحدث مصطفى بكرى نيابة عن نقابة الصحفيين، وتحدث أبو العز الحريرى عن حزب التجمع كما تحدث صلاح عبد المتعال عن حزب العمل وتحدث محمد علوان مساعد رئيس حزب الوفد عن الحزب، كما تحدث د. أكرم الشاعر والشيخ سيد عسكر من علماء الأزهر.

٣٥ ـ على سبيل المثال ورد فى **الأخبار** يوم ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦ مظاهرة لحزب التجمع للتضامن مع الشعبين اللبنانى والفلسطينى ويشارك فيها ممثلو الأحزاب والقوى الوطنية والنقابات والجمعيات الأهلية بميدان طلعت حرب غير أنها أتت فى خبر صغير جدا وفى صفحة داخلية.

٣٦ ـ **الأهرام** ٧/ ٨/ ٢٠٠٦.

٣٧ ـ أدان اتحاد النساء التقدمى بالحزب العدوان وطالب برئاسة فتحية العسال بالانضمام إلى اللجان الشعبية لدعم صمود لبنان انظر: **الأخبار** ١/ ٨/ ٢٠٠٦.

٣٨ ـ الشرق الأوسط الجديد بين الازدهار والدمار»، جريدة الشرق الأوسط، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦، العدد ١٠١٠٤

http://www.aljazeera.net/Channel/

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C80F9989-0191-4AED-B180-8B20E1690105.htm

"http://www.aljazeera.net/Channel/KEngine/Imgs/audio.jpg"*MERGEFORMATINT

"http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4596BDDB-DA25-4F5F-94DD-247AE5763404.htm" \l "L1#L1" \t "_self" 5-9-2006.

٣٩ ـ جريدة الرياض اليومية، الأربعاء ٨ رجب ١٤٢٧هـ ـ ٢ أغسطس ٢٠٠٦م ـ العدد ١٣٩١٨.

٤٠ ـ هدى حرب، «فى محاولة رصد أهم ردود الأفعال الشعبية والمدنية تجاه الحرب على لبنان. . . . الموقف والدلالات».

41 - http://www.arabs48.com/display.x?cid=37&sid=163&id=38455

http://www.arabs48.com/display.x?cid=37&sid=163&id=38455.

الحوار المتمدن ـ العدد: ١٣٥٣ ـ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

٤٢ ـ هدى حرب، «فى محاولة رصد أهم ردود الأفعال الشعبية والمدنية تجاه الحرب على لبنان. . . . الموقف والدلالات».

٤٣ ـ هدى حرب، المرجع السابق.

٤٤ ـ إن مركز الجنوب لحقوق الإنسان يدعو إلى العمل فوراً لنقل مناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان من مجلس الأمن الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الحليف الإستراتيجى والدائم لإسرائيل إلى الجمعية العامة؛ لأجل اتخاذ قرار ملزم بإدانة المعتدى وحمله على التعويض عن كل الخسائر البشرية والمادية اللبنانية، وبوجه أخص وفوق كل شىء بوقف العدوان.

٤٥ ـ تقول هدى حرب، مرجع سابق، «وجدت صعوبة فى محاولاتى لاستيضاح المشهد العربى المدنى الذى اتسم بالقصور الشديد والافتقار إلى الفاعلية والموضوعية فضلا عن افتقاره لآليات الرد على مغالطات المنظمات الغربية واتخاذ موقف عربى موحد يؤثر على المجتمع الدولى وقراراته تجاه ما تقوم به إسرائيل من تعديات سافرة».

٤٦ ـ صفحات الجنوب، «عدد خاص حول العدوان الإسرائيلى»، ٩ أغسطس ٢٠٠٦.

47- http://www.cihrs.org/images/img.gif" \

48- "http://www.cihrs.org/Press_details_ar.aspx?per_id=115"

٤٩ ـ فخطاب فخرى لبيب من منتدى تضامن الشعوب الأفرو ـ آسيوية ذى الخلفية الاشتراكية غلبت عليه نفس المفردات المتعلقة بدور الإمبريالية الغربية فى إفشال جهود التنمية فى الجنوب عبر سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين.

٥٠ ـ ناهد نصر، «حزب الله والقوى الوطنية العربية»، صفحات الجنوب، مركز الجنوب، عدد خاص حول العدوان الإسرائيلى، ٩ أغسطس ٢٠٠٦.

51 - "http://www.hrinfo.info/egypt/schr/2006/pr0809.shtml"

٥٢ ـ تقول ناهد نصر عضو مركز الجنوب فى مقالها، المرجع السابق، « فحزب الله الذى يبدو وكأنه يصارع قوى الإمبريالية الممثلة فى الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه فى الوقت نفسه يخدم مشروعًا إمبرياليًا آخر، وإن كان على نطاق أصغر، يمسك بخيوطه النظام الشيعى فى إيران التى ترعاه وتدعمه».

٥٣ ـ تقول ناهد نصر، عضو مركز الجنوب، مرجع سابق، : «وبالنظر إلى الحرب الدائرة فى لبنان فقد أعلنت إسرائيل أنها لا تهدف منها إلى احتلال جنوب لبنان وإنما إبعاد حزب الله إلى حدود نهر الليطانى. فإذا كانت إسرائيل قد تمكنت عن طريق الاستخدام المفرط للقوة من إبعاد حوالى مليون لبنانى وتهجيرهم وتنفيذ سياسة الأرض المحروقة على هذه المساحة من الأراضى اللبنانية. بينما لم تتمكن من القضاء على حزب الله. وإن كان حزب الله بكل صواريخه التى وصل بعضها إلى العمق الإسرائيلى لم يتمكن من حماية المدنيين اللبنانيين من القتل والتشريد فمن هو الخاسر ومن المنتصر فى هذه الحرب؟».

54-http://www.stopwarnow.info/
index.php?blog=5&title=u_ocosu_opoc_u_u_u_omu_u_oc_ouosu_oc_osu&more=1&c=1&tb=1&pb=1

٥٥ ـ ناهد نصر، مرجع سابق.

٥٦ ـ انظر أيضا جريدة **السفير** اللبنانية، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦، شارك مجدى حسين الأمين العام لحزب العمل فى احتفالية لبنانية فى بيروت دعا فيها إلى : البحث عن حلفاء دوليين كالصين وروسيا. وإعلان جبهة شعبية عالمية لمواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، ودعم المقاومة.

٥٧ ـ فمثلا طالب الرئيس الأسبق أمين الجميل بأن تحصر القرارات السيادية التى تتعلق بالسلم والحرب بالمؤسسات الدستورية مبديا تخوفه من العملية التى نفذتها المقاومة معتبرا أنها لم تأت فى الوقت المناسب، وقال إنها ستدخل لبنان فى نفق مظلم، خصوصا أن الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية التى كانت متعاطفة دائما مع لبنان سيكون لها موقف سلبى مما حدث، كما أن بعض الدول العربية لن تكون مرتاحة لتدهور الأوضاع فى لبنان، وطالب بانعقاد مؤتمر الحوار اللبنانى معتبرا أنه تم إقحام لبنان فى مغامرة غير معروفة النتائج ولا تحقق مصلحة لبنان أيا كانت المسببات.

٥٨ ـ انظر مقال الأستاذ جهاد الزين، جريدة « النهار» اللبنانية ١٣ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦. حيث تحدث عن وجود جدل سياسى داخلى فى لبنان بخصوص «حزب الله»، كما ذكر وجود موقف بعض القوى السياسية منذ عام ٢٠٠٠ التى طالبت بضرورة انخراط حزب الله بالعملية السياسية وتسليم سلاحه، وقال إنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بحساسية الموقف اللبنانى فيما يخص المسألة الطائفية وإنه لا بد من الدفاع عن مدنية الدولة.

٥٩ ـ الأهرام ١٣ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة التأكيد على أن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم بالعملية التى قامت بها المقاومة ولا تتحمل مسئوليتها ولا تتبنى ما جرى ويجرى من أحداث على الحدود الدولية وقال إنه لا يؤيد تفسيرات حزب الله للعملية التى نفذتها المقاومة مشيرا إلى أن مساعد الأمين العام لحزب الله اجتمع به فى وقت سابق وشرح له هذه التفسيرات

إلا انه لم يؤيدها ، وأشار فى تصريح له إلى أن قائد القوات الدولية فى جنوب لبنان الجنرال «آلان بلليجرينى» أبلغه بأن رجال المقاومة قاموا بعمليتهم بعد أن تجاوزوا الخط الأزرق الحدودى ، وقال إن المقاومة عندما تقوم بعملياتها لا تستشير الحكومة لكن أى قرار ستتخذه إسرائيل بالمقابل فإن الحكومة اللبنانية ستدينه .

٦٠ ـ انظر : أحمد زكى ، «حرب لبنان : وماذا بعد انتقاد الخطاب اليسارى القومى؟» ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ .

٦١ ـ **الأخبار** ٧/ ٢٠٠٦٧ إشارة إلى قرار اتحاد الصناعات تقديم ١٢ مليون جنيه لإعادة الإعمار . حيث تم تشكيل لجنة مساندة لبنان بالاتحاد يرأسها صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية كما أعلن شفيق بغدادى وكيل الاتحاد إنشاء صندوق يحمل اسم صندوق الخير لتقديم المعونات فى حالات الطوارئ عموما وأنه سيبدأ بتمويل عمليات إعمار لبنان .

٦٢ ـ أما التيار اليسارى القومى واليسارى الديموقراطى والقومى والدينى والليبرالى وكل من شئتم من تلاوين مملة عندنا فى مصر ، فهو ينجر وراء الدراما الدموية بصياح وجلبة لا يسمعها أحد ، ويرفع بحجج مختلفة شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ، ويبحث عن مبررات وحجج تبرهن على انتصار سياسى «للمقاومة والكاتيوشا» خوفا على رحيل نصر الله ـ كما لو كان عبد الناصر ولا صدام ولا غيره مشيوا بعد ما انهزموا وجابوا الاحتلال لشعوبهم .

http://www.stopwarnow.info/

index.php?blog=5&title=u_ocosu_opoc_u_u_u_omu_u_oc_ouosu_oc_osu&more=1&c

=1&tb=1&pb=1" \o "Permanent link to full entry".

mailto:stop.war2006haifa@yahoo.com.

"http://www.panet.co.il/ysc.php?ac=showarticle&article_id=34747&category_id=1"

٦٣ ـ تنوعت الأفكار فى هذا الإطار وتراوحت ما بين الدعوة إلى التبرع بقسط من عائدات النفط لمساعدة لبنان وما بين الدعوة إلى استخدام النفط العربى كسلاح وبحيث توجه الثروة العربية لخدمة المصالح العربية . انظر : الأخبار ٤/ ٨/ ٢٠٠٦ ، «نادى القضاة والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى : حسابات بالبنوك للتبرعات وتحية للمقاومة .

٦٤ ـ انظر : أحمد زكى ، «حرب لبنان : وماذا بعد انتقاد الخطاب اليسارى القومى؟» ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ ، حيث رصد كاتب هذا المقال ما تم تبادله بين أعضاء إحدى المجموعات الحوارية الإلكترونية على الإنترنت من اتهامات وصلت إلى حد السب والقذف بدلا من البحث عن سبل الخروج من الأزمة عن طريق تقوية أواصر الاتفاق .

ـ انظر : أحمد زكى ، «حرب لبنان : وماذا بعد انتقاد الخطاب اليسارى القومى؟» ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ . مع ضرب المثل بمواقف لبنانية داخلية من شأن الاستشهاد بها تكريس وتعميق الانقسامات بدلا من محاولات رأب الصدع (بالإشارة مثلا إلى موقف اليسار الديموقراطى اللبنانى من حزب الله فى هذه الحرب ، وموقف الحكومة اللبنانية ذاتها ، وما خرج على لسان المسئولين كغازى العريضى وزير الإعلام اللبنانى من تصريحات تحمل إدانة صريحة ومباشرة لدور حزب الله وكونه قد تسبب فى توريط الحكومة ، خصوصا فى بداية اندلاع الحرب) .

٦٥ ـ قبل تقديم هذه الورقة بأيام قليلة عقدت إحدى مؤسسات المجتمع المدنى المصرى ندوة تحت عنوان: «صعود التيارات الإسلامية فى برلمانات الوطن العربى: استجابة مؤقتة.. أم طموحا قد بدأ؟»، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدنى، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، القاهرة، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٦.

٦٦ ـ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يدين العدوان الإسرائيلى على لبنان ويستنكر موقف المجتمع الدولى المتخاذل إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية.

http://www.cihrs.org/Press_details_ar.aspx?per_id=116.

http://www.cihrs.org/prog_Activity_ar.aspx?prog_id=2&prog_name=%20*.

***